ILC.113/DG/APP

منظمة العمل الدولية

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام
ملحق

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١١٣، ٢٠٢٥

◄ وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق

مكتب العمل الدولي، جنيف

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٥
الطبعة الأولى ٢٠٢٥

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي. انظر الموقع التالي creativecommons.org/licences/by/4.0 ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام - ملحق*. جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٥. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.*

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.*

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يُحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

لمزيد من التفاصيل بشأن الحقوق والتراخيص يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. وللحصول على مزيد من التفاصيل حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية، يرجى زيارة الموقع التالي: www.ilo.org/publns

ISBN 978-92-2-041569-6 (print)
ISBN 978-92-2-041570-2 (web PDF)
ISSN 0252-7022

يتوفر كذلك باللغات التالية:

الإنكليزية: ISBN 978-92-2-041563-4 (print), ISBN 978-92-2-041564-1 (web PDF)؛
الفرنسية: ISBN 978-92-2-041565-8 (print), ISBN 978-92-2-041566-5 (web PDF)؛
الاسبانية: ISBN 978-92-2-041567-2 (print), ISBN 978-92-2-041568-9 (web PDF)؛
الألمانية: ISBN 978-92-2-041573-3 (print), ISBN 978-92-2-041574-0 (web PDF)؛
الروسية: ISBN 978-92-2-041575-7 (print), ISBN 978-92-2-041576-4 (web PDF)؛
الصينية: ISBN 978-92-2-041571-9 (print), ISBN 978-92-2-041572-6 (web PDF).

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، وعرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. انظر الموقع التالي: www.ilo.org/disclaimer

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

تصميم إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية (RELMEETINGS): ILC113(2025)-DG-APP-[RO-BEIRUT-250402-001]-Ar.docx
طبع في سويسرا

تمهيد

أقدم لكم تقريري عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة في ظل أحلك الظروف. والصدمة مفجعة في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء، بعد الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل واختطاف الرهائن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ والحرب الشعواء التي تلتها على غزة.

إنّ غزة ترزح تحت الأنقاض وأماكن العمل فيها مدمرة. ولقي الآلاف من العمال وأصحاب العمل حتفهم. واشتد العوز على نحو غير مسبوق.

واتسع نطاق الفوضى والعنف فوصل إلى الضفة الغربية حيث نزح العمال أيضاً. وبوجه عام، وعلى النحو الموضح في تقريري، فقد أصبح عالم العمل الفلسطيني في حالة يرثى لها. إذ بلغ فقدان الوظائف حجماً هائلاً ووصل معدل البطالة إلى أعلى مستوى له على الإطلاق. وفقد الكثير من العمال الأمل في إيجاد عمل. وبات العمل اللائق نادراً. بيد أنّ ثمة مؤشرات قوية ومشجعة أيضاً على الصمود، تكمن وراءها العزيمة الجماعية التي يتحلى بها الفلسطينيون على إعادة بناء غزة وتنمية الضفة الغربية.

وعلى غرار السنوات الماضية، يستند تقريري إلى الولاية التي كلّفنا بها مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٨٠. وهو يعرض نتائج البعثة السنوية التي أرسلتها إلى منطقة الدول العربية. ومع الأسف، لم يُسمح للبعثة بالدخول إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة. وعقدت البعثة اجتماعات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة العرب والإسرائيليين على السواء ومع ممثلين عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وغير الحكومية. وأعرب عن امتناني لجميع المحاورين إزاء ما قدموه من تعاون ومعلومات ووثائق. وقد أنجزت البعثة عملها بحياد تام والتزمت الدقة المستندة إلى الحقائق، مسترشدة بأهداف منظمة العمل الدولية وولايتها.

وعلى نحو ما جرت عليه العادة، يتناول تقريري السنوي التطورات الرئيسية المتعلقة بسوق العمل وحقوق العمال والإدارة السديدة للعمل، بالإضافة إلى السياق السياسي والاقتصادي العام الذي تندرج فيه. وفي ظل الحاجة الملحة إلى استعادة العمالة ورفاه العمال، فإنني أقترح أيضاً برنامجاً من أجل الوظائف في فلسطين. فالوظائف اللائقة ضرورية لتحقيق الانتعاش. وهي توفر سبل العيش والكرامة. والفلسطينيون يستحقون أن تكون الوظائف في صميم التخطيط لإعادة الإعمار. ويجب تمكين العمال وحماية حقوقهم.

إلّا أنه في غياب حلّ سياسي للنزاع، لن يمكن إحلال السلام ولن يتمكن العمال من الازدهار. والسبيل الوحيد المستدام للمضي قدماً هو التفاوض على حل الدولتين، بحيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سِلم وأمن، على نحو ما دعت إليه القرارات المتعاقبة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا بد من أن يُبنى السلام الدائم على العدالة الاجتماعية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية في دعم فلسطين لتتمكن من الابتعاد عن شفير الهاوية.

أيار/ مايو ٢٠٢٥

جيلبرت ف. هونغبو
المديـر العـام

المحتويات

الصفحة

تمهيد ٣
مقدمة ٧
الفصل ١- العمال في قبضة الحرب والاحتلال ٩
الفصل ٢- التطورات على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد سوق العمل في خضم الحرب المستمرة ١٣
الفصل ٣- حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال ٢٣
الفصل ٤- الإدارة السديدة للعمل من أجل بناء القدرة على الصمود والانتعاش ٢٩
الفصل ٥- عمال الجولان السوري المحتل ٣٣
الفصل ٦- نحو برنامج من أجل الوظائف في فلسطين ٣٥
مرفق - قائمة محاوري البعثة ٣٧

مقدمة

١. يعرض هذا التقرير الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي توصلت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية المكلفة بتقييم وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، جرت البعثة عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠).[١] واسترشدت البعثة بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبمجموعة معايير العمل الدولية. كما استرشدت بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن[٢] والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.[٣]

٢. وتناولت البعثة وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة) والجولان السوري المحتل.

٣. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، مدير إدارة السياسات القطاعية. وضمّ فريق البعثة: السيد كي بيوم كيم (Kee Beom Kim)، أخصائي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة في إدارة سياسة العمالة وخلق الوظائف وسبل المعيشة؛ السيد مارتين ويلز (Martin Oelz)، كبير الأخصائيين في مسائل المساواة وعدم التمييز في إدارة ظروف العمل والمساواة؛ السيدة ليزا تورتيل (Lisa Tortell)، كبيرة الأخصائيين في الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وقدمت السيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة دلال أبو صالح، مساعدة إدارية لدى مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، المساعدة على إجراء التحضيرات لهذه البعثة كما قامتا بدعم عملها. وقام السيد طارق الحق (Tariq Haq)، عضو سابق طويل العهد في البعثة ويشغل حالياً منصب رئيس وحدة قطاع النقل والقطاع البحري في إدارة السياسات القطاعية، مقام مستشار تقني.

٤. وخلافاً للممارسة المتبعة منذ فترة طويلة ونظراً إلى عدم منح التأشيرات من جانب السلطات الإسرائيلية، لم تتمكن البعثة للأسف من دخول إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، مما حال دون تقييم الوضع على أرض الواقع. عوضاً عن ذلك، أجرت البعثة لقاءات وجهاً لوجه ومؤتمرات فيديو مع محاورين فلسطينيين وغير فلسطينيين في الأردن في الفترة من ١ إلى ١٣ آذار/ مارس ٢٠٢٥. وضمّ المحاورون ممثلين عن وزارات ومؤسسات مختلفة في السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين الفلسطينيين ونقابات العمال الإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وأصحاب العمل والعمال. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٥. بالإضافة إلى ذلك، أجرى رئيس البعثة مشاورات مع كبار الممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ شباط/ فبراير ومع الهيئات المكونة السورية في دمشق في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

٦. وبالرغم من أنّ المؤسسات الحكومية الإسرائيلية ومنظمات أصحاب العمل الإسرائيلية لم تغتنم الفرصة للقاء ممثلي المدير العام، فإنّ المدير العام أعرب عن ارتياحه إزاء التعاون الذي تلقته البعثة من مجموعة كبيرة من المحاورين العرب والإسرائيليين على السواء من أجل الحصول على المعلومات الوقائعية سواء كتابياً أو شفهياً، التي استند إليها هذا التقرير.

٧. ويتبع التقرير الهيكلية التالية: يتناول الفصل ١ التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية العامة التي تؤثر على عالم العمل الفلسطيني وتحدد بشكل كبير نتائج سوق العمل. ويصف الفصل ٢ الحالة الراهنة لسوق العمل في غزة والضفة الغربية على السواء، ويبحث المؤشرات الرئيسية. ويحلل الفصل ٣ كيف تُنتهك حقوق العمال الفلسطينيين بفعل الحرب والاحتلال والاستيطان. ويشرح الفصل ٤ الإدارة السديدة للعمل والمبادرات المعنية برفاه العمال، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تحسين القدرة على الصمود والإعداد للانتعاش المبكر. ويلقي الفصل ٥ الضوء على وضع العمال في الجولان السوري المحتل. ويرد في ختام التقرير برنامج مقترح من أجل الوظائف في فلسطين، يحدد أولويات استحداث الوظائف وحماية العمال ضمن الإطار الأشمل لجهود الانتعاش المستقبلي وإعادة الإعمار.

---

[١] مكتب العمل الدولي، القرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٦، ١٩٨٠.

[٢] تضم قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٩٧ (١٩٨١)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ٢٧١٢ (٢٠٢٣)، ٢٧٢٠ (٢٠٢٣)، ٢٧٢٨ و٢٧٣٥ (٢٠٢٤).

[٣] على وجه الخصوص، اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب).

الفصل ١ - العمال في قبضة الحرب والاحتلال

٨. أسفرت هجمات حماس على إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ عن مقتل ما يقرب من ١ ٢٠٠ إسرائيلي ومواطن أجنبي واختطاف قرابة ٢٣٠ رهينة إلى غزة. ورداً على ذلك، شنت إسرائيل حرباً على غزة سقط فيها عدد كبير من الضحايا الفلسطينيين ونزوح داخلي شبه شامل وتدمير البنية التحتية للمنطقة المحصورة. وأدى ذلك إلى ركود اقتصادي غير مسبوق في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة. أما الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطيني المنهكان بفعل أكثر من خمسة عقود من الاحتلال الإسرائيلي، وفي حالة غزة بفعل ١٦ عاماً من الحصار سبقت الحرب، فهما آخذان الآن في الانهيار تحت وطأة الصدمة.

٩. وفي غزة، تعرّض معظم قطاعات الأعمال وأماكن العمل إمّا للتدمير أو الإغلاق وتهاوت صناعات برمتها. وبات النشاط الاقتصادي في شلل شبه تام. وأصبح جميع السكان يعانون من فقر متعدد الأبعاد. وفي الضفة الغربية، شدد الاحتلال قبضته وتسارعت عجلة التوسع الاستيطاني. وأصبح حراك العمال مقيداً بشدة. وأدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في المناطق الشمالية إلى نزوح جماعي. وخيّم عدم اليقين وانعدام فرص العمل والمشقّة على نحو لم يسبق له مثيل في نصف القرن الماضي.

١٠. وبالنظر إلى المستقبل، بمجرد توفر الظروف اللازمة لانتعاش اقتصادي وإعادة الإعمار، سيتعين معالجة الاحتياجات الغامرة ومتعددة الأوجه. وتشير تقديرات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى أنّ السنوات العشر الأولى ستتطلب ٥٣ مليار دولار أمريكي من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية واستعادة الخدمات وتوفير فرص العمل للعمال.[٤]

غزة في عامها الثاني من الحرب

١١. ألحق النزاع العسكري في غزة خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين. وستبقى القوى العاملة في غزة مكلومة بجراح ترافقها لعقود قادمة. فبحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠٢٥، كان عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا يتجاوز ٥٠ ٠٠٠ شخص. وبات قرابة ١١ ٠٠٠ شخص في عداد المفقودين وأصيب أكثر من ١١٠ ٠٠٠ شخص.[٥] ويقدر أنه لا يزال هناك ٥٩ إسرائيلياً ومواطناً أجنبياً أسرى في غزة، بمن فيهم من تم الإعلان عن وفاتهم وعدم تسليم جثثهم.[٦]

١٢. وأفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أنّ عدم احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وصل إلى مستويات غير مسبوقة.[٧] وأدت القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول السلع، بما في ذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، إلى نشوء كارثة إنسانية أصابت العمال وأصحاب العمل على حد سواء. ولم يُسمح بدخول أي سلع أثناء فترات الحصار التام الذي فرضته السلطات الإسرائيلية. وعانى معظم سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي خلال الحرب؛ ومات الأطفال بسبب سوء التغذية.[٨] وشهد عام ٢٠٢٤ نزوحاً داخلياً لما يقدر بنحو ١,٩ مليون فلسطيني، أو نسبة ٩٠ في المائة من سكان المنطقة المحصورة، وكثير منهم نزحوا عدة مرات.[٩]

١٣. وقد أدت الحرب إلى إضعاف أنشطة الأعمال في قطاع غزة بشكل شبه كامل بسبب تدمير الأصول الإنتاجية لدى القطاع الخاص ومنع الوصول إلى الأسواق وتعطيل الخدمات المالية.[١٠] ولحق الدمار بمعظم أماكن العمل، بما فيها مؤسسات التدريب. وقُتل الآلاف من العمال في أماكن عملهم، بما في ذلك ما لا يقل عن ٢٨٠ شخصاً من موظفي الأمم المتحدة

[٤] انظر: World Bank, EU and UN, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment*, February 2025, 3

[٥] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢٧٥ - قطاع غزة"، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٥؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠٢٤"، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

[٦] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢٧١ - قطاع غزة"، ١١ آذار/ مارس ٢٠٢٥.

[٧] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوض السامي تورك بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة: أي خطط لمستقبل أفضل يجب أن تتعامل مع الماضي، ولذلك فإن المساءلة وتحقيق العدالة بشأن الانتهاكات أمران بالغا الأهمية"، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

[٨] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خبراء من الأمم المتحدة يعلنون تفشّي المجاعة في جميع أنحاء قطاع غزة"، ٩ تموز/ يوليه ٢٠٢٤.

[٩] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢٧٥ - قطاع غزة".

[١٠] انظر: UNDP, PFI and FPCCIA, *Impact of Gaza War on Private Sector and Pathways for Recovery*, October 2024, 4

و٢٠٠ صحفي وأكثر من ١٠٠٠ عامل في مجال الرعاية الصحية.[١١] وتضررت نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من المرافق التجارية وتدمرت جميع الأصول الزراعية تقريباً. وتوقف صيد الأسماك، الذي كان يوماً سبيل عيش العديد من الأسر في المنطقة الساحلية المحصورة. وتحوّل مرفأ غزة وقوارب الصيد ومرافق التخزين فيه إلى حطام. ولحق الدمار بمعظم مرافق الرعاية الصحية والمرافق التعليمية. وتكبّد قطاع التعليم خسائر فادحة؛ ومن المحتمل أن يتراجع تكوين رأس المال البشري لسنوات إلى الوراء.

١٤. وقد أدى وقف إطلاق النار القصير الذي جرى التفاوض بشأنه وما تلاه من وقف الأعمال العدائية، اعتباراً من منتصف كانون الثاني/ يناير إلى أوائل آذار/ مارس ٢٠٢٥، إلى تنفس الصعداء إلى حد ما. وللمرة الأولى منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، تمكنت كميات كافية إضافية من المساعدات الإنسانية من الدخول إلى المنطقة المحصورة. كما أتيحت معاودة الأنشطة الاقتصادية والخدمات الرئيسية على نحو محدود، وإن كانت على نطاق ضيق فقط. وأُعيد فتح بعض المخابز والأسواق وعاد عشرات الآلاف من الأطفال إلى التعلم الحضوري، وغالباً ما كان ذلك في مرافق تعليمية مؤقتة. ومع ذلك، فإنّ حظر دخول السلع التجارية الساري منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ واللوائح المقيّدة لدخول السلع الإنسانية بتصنيفها ضمن "قائمة الاستخدام المزدوج"،[١٢] تعيق إلى حد كبير أي ارتفاع ملحوظ في نشاط القطاع الخاص واستحداث فرص العمل.

التداعيات في الضفة الغربية واحتلال متشدد بلا هوادة

١٥. حينما كانت أنظار العالم مركّزة على غزة، أخذ الاحتلال الإسرائيلي بالتعمق في الضفة الغربية واتسع نطاق الاستيطان. وبناء المستوطنات على الأرض المحتلة أمر غير شرعي بموجب القانون الدولي. وثمة حالياً ٣٦٥ مستوطنة وبؤرة استيطانية مترامية في أرجاء الضفة الغربية.[١٣]

١٦. وأسفر العنف الشديد من جانب المستوطنين والقيود التي فرضها الجيش الإسرائيلي على الدخول عن إعاقة نشاط الأعمال وأضرّ بالعمال أيضاً. وفي شمال الضفة الغربية، أدت العمليات العسكرية والغارات الجوية المكثفة إلى نزوح جماعي. ولا تزال عودة العمال وأصحاب العمل إلى منازلهم وأماكن عملهم أمراً غير مؤكد. وبات الجيش الإسرائيلي يتوغل حالياً في البلدات والمدن الفلسطينية على نحو متكرر. ومن الناحية العملية، فإنّ التمييز بين المناطق ألف وباء وجيم آخذ في الزوال بشكل متسارع.[١٤] وأصبح السكان الفلسطينيون يزدادون بعداً عن المناطق الزراعية في الضفة الغربية.

١٧. ووصل مجموع الوظائف التي فقدها عمال الضفة الغربية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ١٥٥ ٠٠٠ وظيفة. ومنها نحو ١٤٠ ٠٠٠ وظيفة داخل إسرائيل والمستوطنات، وهو ما يعادل خسارة سنوية في الأجور تبلغ ٣ مليار دولار أمريكي. وظلّت المعابر الموجودة على طول الجدار الفاصل مغلقة في وجه معظم العمال الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية. وبقي بضع آلاف من العمال فقط يحتفظون بتصريح عمل في إسرائيل التي تتسم الأجور فيها بأنها تزيد على ضعف الأجور في الضفة الغربية. كما أنّ هناك الآلاف من العمال الفلسطينيين الذين يعبرون الجدار الفاصل دون تصاريح ويخاطرون في أغلب الأحيان بالتعرض للاحتجاز أو الموت.

١٨. وطوال عام ٢٠٢٤ وفي مطلع عام ٢٠٢٥، تحدث كبار المسؤولين الإسرائيليين علناً عن ضم الضفة الغربية رسمياً، إما بشكل جزئي أو كلّي.[١٥] وفي منتصف آذار/ مارس ٢٠٢٥، صدرت تصريحات مشابهة بشأن أجزاء من

---

[١١] انظر: UN, "Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on Gaza", 19 March 2025؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أي خطط لمستقبل أفضل يجب أن تتعامل مع الماضي".

[١٢] انظر:
Foreign Ministers of France, Germany and the United Kingdom (E3), "E3 Foreign Ministers' Statement: Humanitarian Access to Gaza", 5 March 2025; Office of the Quartet, "Dual-Use Lists", undated.

[١٣] انظر: Peace Now, "West Bank Population", accessed on 7 April 2025، البؤر الاستيطانية هي مستوطنات تابعة أصغر حجماً مشيدة على أرض خاصة تعود ملكيتها إلى الفلسطينيين، لكن قام مستوطنون إسرائيليون بالاستيلاء عليها بالقوة. ومن الناحية العملية، فإنها تمثل بوادر تكوين مستوطنة.

[١٤] تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تقع ضمن ولايات قضائية مختلفة، وهي: المناطق ألف وباء وجيم، التي يحددها اتفاق أوسلو الثاني. وتشمل المنطقة ألف المراكز الحضرية وتضم نسبة ١٨ في المائة من الضفة الغربية؛ وتخضع للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة باء المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية؛ وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتمثل المنطقة جيم نسبة ٦١ في المائة من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

[١٥] انظر:
Noa Shpigel, "Smotrich Says Israel Is 'A Step Away' From Annexing West Bank After Trump's Election Victory", *Haaretz*, 12 November 2024.

غزة.[١٦] وقضت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة بتاريخ ١٩ تموز/ يوليه ٢٠٢٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بأنّ استمرار وجود إسرائيل في الأرض المحتلة غير قانوني وأنها ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني على الفور، بما في ذلك الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وإخلاء جميع المستوطنين والتعويض الكامل عن الضرر الذي سببته.[١٧]

الاقتصاد يتهاوى سريعاً

١٩. إنّ التداعيات الاقتصادية الناجمة عن التطورات الأخيرة في غزة والضفة الغربية غير مسبوقة وتتجاوز تلك الناجمة عن الصدمات السابقة مثل الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ أو حروب غزة الماضية أو جائحة كوفيد-١٩. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بوجه عام بنسبة ٢٧ في المائة في سنة ٢٠٢٤ وهبط إلى المستوى الذي كان عليه قبل ١٦ عاماً.[١٨] وفي غزة، انكمش الناتج بنسبة ٨٣ في المائة، في حين تراجع في الضفة الغربية بنسبة ١٧ في المائة. وبالتالي، ارتفعت معدلات البطالة والفقر ارتفاعاً حاداً.

٢٠. وتبقى سيناريوهات عام ٢٠٢٥ قاتمة. فإذا لم يطرأ تغير ملحوظ على الوضع العام، سيبقى الناتج المحلي الإجمالي راكداً عند مستويات عام ٢٠٢٤ أو ربما يستعيد ٠,٦ إلى ١,٨ نقطة مئوية، اعتماداً على الافتراضات الأساسية.[١٩] ومن ناحية أخرى، إذا اشتدت المواجهات العسكرية في غزة والضفة الغربية وفرضت السلطات الإسرائيلية المزيد من القيود على حركة السلع والأشخاص، يمكن توقع أن يزيد انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥. أما الوقف الكامل والمستدام للأعمال العدائية ورفع القيود المرتبطة بالاحتلال فهو وحده الكفيل بتعزيز النشاط الاقتصادي والسماح للاقتصاد الفلسطيني بالانتعاش. وإذا تحقق هذا السيناريو، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً يقدّر بنسبة ١٩,٦ في المائة.

لا هامش مالي لدى السلطة الفلسطينية

٢١. ظلّ الوضع المالي للسلطة الفلسطينية هشاً للغاية. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، احتجزت إسرائيل جزءاً أكبر من إيرادات التخليص الجمركي[٢٠] مقارنةً بالسنوات السابقة، وصل إلى ٢٥٠ مليون شيكل شهرياً في المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت الإيرادات الضريبية بسبب الكساد الاقتصادي. مما أدى بالتالي إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات والإنفاق. وكانت مساعدات الميزانية الممولة من الجهات المانحة والتي كانت تغطي العجز في الماضي، قد وهنت على مدار عدة سنوات.

٢٢. ونتيجة لذلك، لم يتلق عمال الخدمة العامة سوى جزء من أجورهم، وغالباً مع بعض التأخير. وقد عمل العديد منهم ساعات عمل أقل كي يتمكنوا من استكمال دخل الخدمة المدنية بعمل ثانٍ. بالإضافة إلى ذلك، ضاق إلى حد كبير الحيز المالي المتاح للسلطة الفلسطينية من أجل المساهمة في التحويلات الاجتماعية للعاملين المسرّحين من القطاع الخاص والفئات المستضعفة الأخرى.

---

[١٦] انظر:
Emanuel Fabian, "Defense Minister Katz threatens to annex part of the Gaza Strip unless Hamas releases hostages", *Times of Israel*, 21 March 2025.

[١٧] انظر:
ICJ, *Legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem*, Advisory Opinion, 19 July 2024, paras 265–272.

[١٨] انظر:
ILO calculations based on Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "Press Report: Preliminary Estimates of Quarterly National Accounts (Fourth Quarter 2024)", March 2025.

[١٩] انظر:
PCBS economic forecasts for 2025, available at "H.E. Dr. Awad, President of Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Presents the following:", 31 December 2024.

[٢٠] تقوم إسرائيل بتحصيل إيرادات التخليص الجمركي أو الضرائب على الواردات الفلسطينية، التي حددها بروتوكول باريس، وتحولها إلى السلطة الفلسطينية. وقامت إسرائيل في السابق بوقف التحويلات و/أو اقتطعت مبالغ تعادل المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية لأسر الفلسطينيين المسجونين في إسرائيل أو الذين لقوا حتفهم في الهجمات ضد الإسرائيليين، والمبالغ المقدمة لموظفي الخدمة المدنية التابعين للسلطة الفلسطينية في غزة.

دينامية إقليمية جديدة ولكن دون أفق سياسي

٢٣. اتسع نطاق الحرب بين إسرائيل وحماس بشكل تدريجي في الأشهر التي تلت تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ فشمل المنطقة بأكملها، مما أدى إلى تحول عميق. وأدت الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل إلى نشوب حرب شاملة في لبنان في عام ٢٠٢٤، ووقع الجولان السوري المحتل أحياناً في مرمى النيران. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، بعد ١٤ عاماً من الحرب الأهلية، أطيحت الحكومة السورية. ولا تزال الآثار المترتبة على آفاق معيشة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل غير مؤكدة.

٢٤. وبالرغم من أنّ الحرب في غزة أدت إلى تطورات إقليمية مهمة، إلا أنها استمرت بلا هوادة وكانت المبادرات الدولية الرامية إلى وضع حد لها قليلة ومتباعدة. ولم يُكتب بعد فصل جديد للسلام.

٢٥. ورفضت السلطة الفلسطينية إلى جانب القادة الإقليميين والدوليين رفضاً قاطعاً مقترحات إعادة توطين الفلسطينيين من غزة في بلدان ثالثة. وعلى الجانب العربي، لا تزال مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وفي جوهرها حل الدولتين، هي الأساس للسعي إلى حل سلمي للنزاع. ورفض البيان الختامي الصادر عن القمة العربية غير العادية بشأن قضية فلسطين التي عُقدت في ٤ آذار/ مارس ٢٠٢٥،[٢١] أي شكل من أشكال تهجير الفلسطينيين من أرضهم، تماشياً مع إعلان البحرين الصادر في أيار/ مايو ٢٠٢٤،[٢٢] وأكّد على أنّ غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية واعتمد خطة مصرية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة.[٢٣] وتقدم الخطة مقترحاً لإعادة بناء غزة على مرحلتين خلال خمس سنوات ونصف. وهي تقدّر أنه يمكن استحداث أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة في قطاع البناء وإعادة الإعمار. وبموجب هذه الخطة، ستتولى لجنة إدارة غزة، المؤلفة من التكنوقراط، إدارة الحكم في غزة خلال الأشهر الستة الأولى إلى أن تتولى السلطة الفلسطينية زمام الأمور. كما تدعو الخطة التي حظيت بإقرار الأمين العام للأمم المتحدة، إلى وجود دولي لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

حل الدولتين لا بديل عنه

٢٦. منذ ثلاثين عاماً خلت، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، جرى التوقيع على اتفاق أوسلو الثاني في طابا، مصر وواشنطن العاصمة. وكان من المفترض أن يكون اتفاقاً مؤقتاً يفضي إلى إبرام اتفاقات دائمة حول الوضع بحلول أيار/ مايو ١٩٩٩ وإلى التفاوض على حل الدولتين. بيد أنّ التقدم المحرز نحو حل الدولتين افتقر إلى الزخم خلال معظم سنوات العقود الثلاثة المنصرمة. ويكرر القرار رقم ٢٧٣٥ الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٠ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤، تأكيد "التزامه الثابت برؤية حل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية".[٢٤] ويبقى حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإحلال سلام دائم وتحقيق الازدهار للعمال الفلسطينيين.

---

[٢١] انظر: Government of Egypt, "Arab Summit Adopts Egypt's Plan for Gaza Reconstruction", 5 March 2025

[٢٢] إعلان البحرين المعتمد بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ٢٠٢٤، الوثيقة A/78/896/Rev.1، الضميمة ١.

[٢٣] انظر: Arab States, "Early Recovery, Reconstruction, and Development of Gaza", March 2025

[٢٤] الأمم المتحدة، القرار ٢٧٣٥ (٢٠٢٤) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٩٦٥٠، في ١٠ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤، القرار S/RES/2735، ٢٠٢٤، الفقرة ٦.

الفصل ٢ - التطورات على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد سوق العمل في خضم الحرب المستمرة

التطورات الاقتصادية

٢٧. استمرت الحرب في غزة وتداعياتها التي أثرت على الضفة الغربية في إلحاق خسائر كارثية باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، وأدت إلى تفاقم عقود من الهشاشة الاقتصادية وتراجع التنمية والقيود الهيكلية الناجمة عن الاحتلال. وفي عام ٢٠٢٤، بلغ الناتج الاقتصادي الإجمالي نسبة ٧٠ في المائة من مستواه في عام ٢٠٢٢ وانخفض ناتج غزة إلى نسبة ١٣ في المائة عن مستوى عام ٢٠٢٢ (الشكل ٢-١- ألف). ونتيجة لذلك، تسهم غزة الآن بنسبة ٣ في المائة فقط من الاقتصاد الفلسطيني، بانخفاض من نسبة ١٧ في المائة قبل الحرب (عام ٢٠٢٢) ونسبة ٣٦ في المائة في فترة اتفاقات أوسلو.

الشكل ٢-١: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥) ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع، ٢٠٢٤ (مقارنة سنوية، نسبة مئوية)

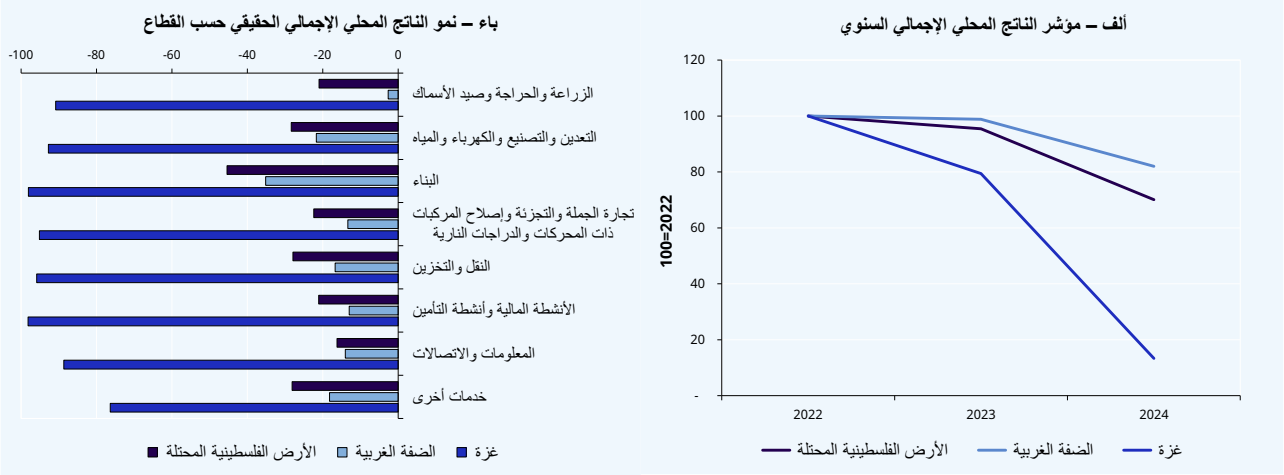

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠٢٤ التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢٤، هي تقديرات سريعة وخاضعة للمراجعة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٤.

٢٨. وتراجع قطاع الخدمات، وهو أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، تراجعاً يزيد على الربع، في حين انخفض قطاعا الزراعة والصناعة بنسبة ٢١,٠ في المائة و٣٢,٢ في المائة على التوالي. وبالرغم من أنّ الضرر أصاب جميع القطاعات إلّا أنّ قطاع البناء عانى من أشدّ انتكاسة، إذ تقلص بنسبة ٤٥,٤ في المائة (نسبة ٣٥ في المائة في الضفة الغربية و٩٨ في المائة في غزة) (الشكل ٢-١- باء).

٢٩. ونتيجةً للركود الاقتصادي، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٧,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤ فوصل إلى ٢ ٠٨٧ دولاراً أمريكياً، وهو ما يمثل أكبر انكماش في التاريخ الفلسطيني الحديث (الشكل ٢-٢- ألف). وتبلغ مستويات المعيشة في غزة الآن نسبة ٤,٦ في المائة من مستويات المعيشة في الضفة الغربية، وهو انخفاض حاد من النسبة التي كانت عليها قبيل الحرب والبالغة ٢٧,٩ في المائة (الشكل ٢-٢- باء).

◄ **الشكل ٢-٢: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٥) **ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، ١٩٩٤-٢٠٢٤**

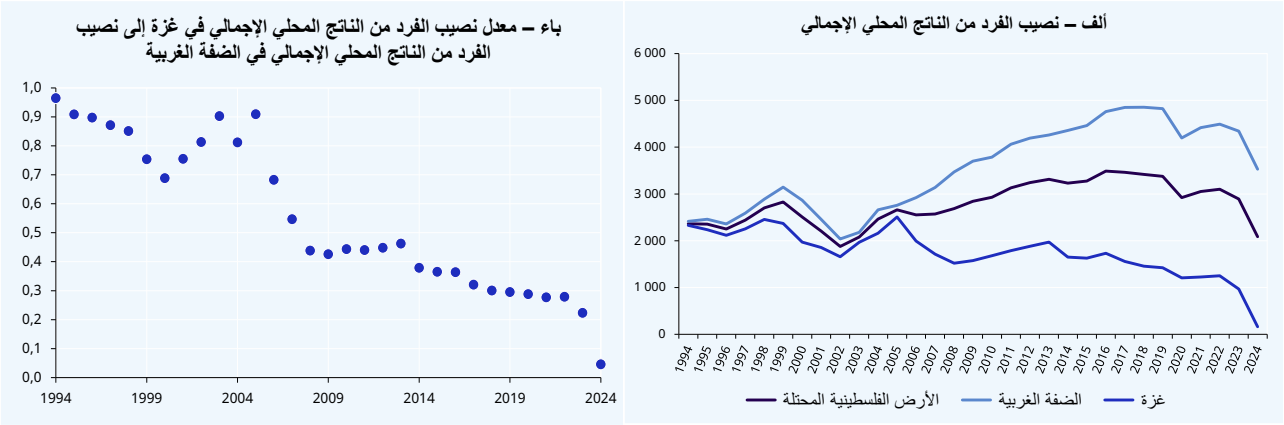

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠٢٤ التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢٤، هي تقديرات سريعة وخاضعة للمراجعة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٤.

٣٠. وفي عام ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٥٣,٧ في المائة مقارنة مع العام السابق، مدفوعاً في المقام الأول بديناميات الأسعار في غزة حيث ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٣٨ في المائة مقارنة مع نسبة ٢,٥ في المائة في الضفة الغربية (الشكل ٢-٣- ألف). وفي غزة، أسفرت القيود الصارمة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على دخول السلع الإنسانية والتجارية عن ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، لا سيما المواد الغذائية. وفي الفترة ما بين ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ و١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، بلغ إجمالي عدد الشاحنات المحملة التي دخلت غزة نسبة ٣٣ في المائة فقط من إجمالي العدد الذي كان سيدخلها على الوتيرة السابقة للحرب (الشكل ٢-٣- باء).[٢٥] وفي أعقاب وقف إطلاق النار الذي بدأ في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، ارتفع عدد الشاحنات المحملة الداخلة ارتفاعاً كبيراً ووصل إلى ٤٠٠٠ شاحنة أسبوعياً، مما خفف مؤقتاً من الضغوط التضخمية؛ إلّا أنّ الأسعار ارتفعت مجدداً بعد أن أوقفت السلطات الإسرائيلية دخول جميع الإمدادات الإنسانية والتجارية إلى غزة في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٥. وأدى استئناف الأعمال العدائية في غزة في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢٥، إلى تفاقم نقص الإمدادات وتزايد ضغوط الأسعار. وفي الضفة الغربية، أدى ضعف القوة الشرائية لدى المستهلكين إلى بقاء الأسعار مستقرة نسبياً، إذ لم يتمكن المنتجون من توزيع التكاليف المرتفعة على المستهلكين، مما يجسّد انخفاض الطلب وتفاقم الضائقة الاقتصادية.

[٢٥] حتى قبل الحرب، كانت وتيرة دخول البضائع إلى غزة مقيدة بشدة بسبب الحصار المفروض منذ عام ٢٠٠٧.

◄ **الشكل ٢-٣: مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١٨ = ١٠٠) وعدد الشاحنات المحملة الداخلة إلى غزة بين ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ و١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥**

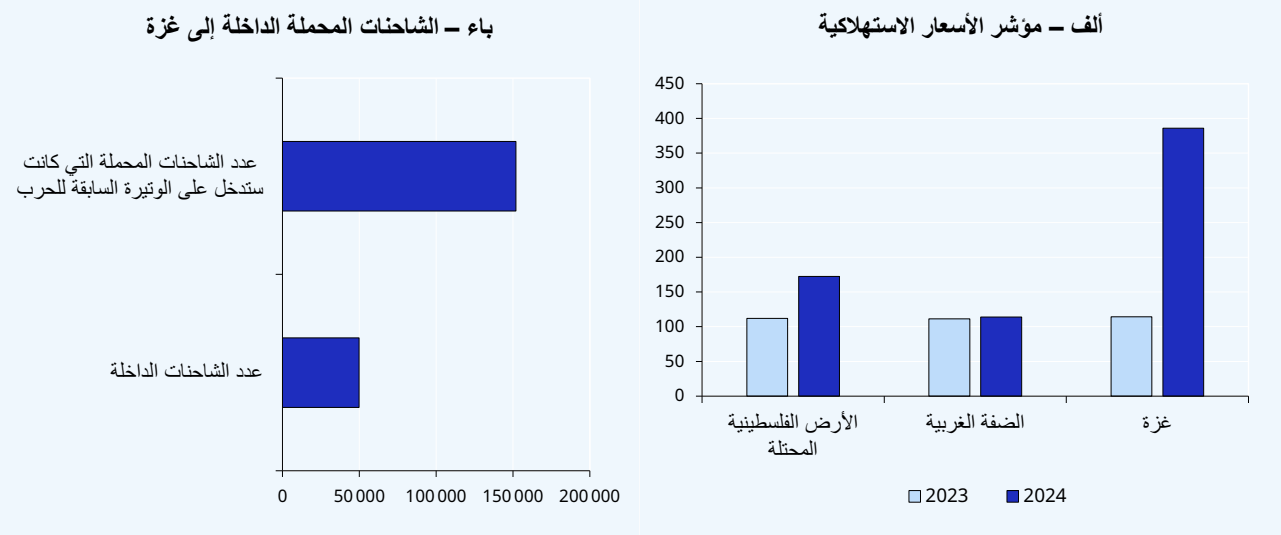

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. انظر: "Gaza Crossings: Movement of People and Goods".

٣١. وفي خضم التحديات الاقتصادية المتزايدة، عجزت السلطة الفلسطينية بصورة كبيرة عن تنفيذ تدابير معاكسة للدورة الاقتصادية بسبب عدة قيود، بما في ذلك زيادة الاقتطاعات أحادية الجانب من إيرادات التخليص الجمركي المستحقة لفلسطين وتراجع الإيرادات المحلية وغياب أدوات السياسة الاقتصادية مثل العملة الوطنية والاستقلال النقدي. وفي عام ٢٠٢٤، اقتطعت السلطات الإسرائيلية ٣,٠ مليار شيكل (٨٢٥ مليون دولار أمريكي)،[٢٦] أي ما يعادل نسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مبررةً ذلك بأنه تعويض عن المبالغ التي قدمتها السلطة الفلسطينية لموظفي الخدمة المدنية في غزة وللأشخاص المدعومين عبر صندوق رعاية أُسر الشهداء.[٢٧] ويمثل هذا المبلغ زيادة حادة عن المبلغ المقتطع في عام ٢٠٢٣ والبالغ ١,٩ مليار شيكل. ونتيجة لذلك، حصلت السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٢٤ على ٤,٤ مليار شيكل من إيرادات التخليص الجمركي - وهي لا تكفي حتى لتغطية مجموع أجور القطاع العام، التي بلغت ٦,١ مليار شيكل.

٣٢. ومع تراجع النشاط الاقتصادي، انخفضت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المحلية بنسبة ١٩,٠ في المائة مقارنة بالعام السابق، فانحدرت إلى ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. وبالإضافة إلى تقلص إيرادات التخليص الجمركي، أجبر الضغط المالي السلطة الفلسطينية على تخفيض رواتب القطاع العام ما بين نسبة ٦٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة، وتحمّل ديون إضافية ومراكمة المزيد من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وغيره.

تطورات سوق العمل في غزة

٣٣. لا يزال سوق العمل في غزة متهالكاً، نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية التحتية وأماكن العمل والأدوات والأصول الإنتاجية الأخرى منذ بدء الحرب. ويفيد التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات بأنّ إجمالي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية في غزة يُقدّر بنحو ٢٩,٩ مليار دولار أمريكي حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، في حين كانت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب تُقدّر بنحو ١٩,١ مليار دولار أمريكي.[٢٨] ووصلت قيمة الأضرار والخسائر إلى نسبة ٣٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام ٢٠٢٤.

٣٤. وبالنسبة إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية، فقد كان قطاع الإسكان هو الأشد تأثراً بحيث بلغت قيمة الأضرار التي تكبدها ١٥,٨ مليار دولار أمريكي (نسبة ٥٣ في المائة من إجمالي الأضرار)، يليه قطاعا التجارة والصناعة اللذان

[٢٦] أرقام الأموال العامة الواردة في هذا القسم مستقاة من وزارة المالية الفلسطينية، ومتاحة على الموقع الإلكتروني التالي: www.pmof.ps/en/index.php.

[٢٧] قدم صندوق السلطة الفلسطينية لرعاية أُسر الشهداء الدعم المالي لعائلات الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين المفرج عنهم والأشخاص الذين قُتلوا أو أصيبوا خلال النزاعات مع إسرائيل.

[٢٨] انظر: World Bank, EU and UN, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment*, 3

بلغت قيمة الأضرار فيهما ٥,٩ مليار دولار أمريكي (نسبة ٢٠ في المائة). علاوة على ذلك، كانت خسائر الزراعة والنظم الغذائية تُقدر بمبلغ ١,٣ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي الخسائر في التجارة والصناعة ٢,٢ مليار دولار أمريكي. وإلى جانب الانهيار الفوري لمنشآت الأعمال وفقدان الوظائف الجماعي بسبب الدمار، يقدّر إجمالي الخسائر التراكمية في الدخل بزهاء ٩٥٣ مليون دولار أمريكي.

٣٥. كذلك، تعاني غزة من نقص حاد في السيولة النقدية نتيجة الحرب، بالرغم من الاستخدام المتزايد للمحافظ الرقمية ونظم الدفع الرقمية. ويؤدي هذا النقص في السيولة إلى تعطيل المعاملات الاقتصادية، مما يؤثر على التجار والبائعين والعاملين بأجر على حد سواء. وأُحيطت البعثة علماً بأنّ الأفراد الراغبين في الحصول على النقد غالباً ما تُفرض عليهم رسوم سمسرة عالية قد تصل إلى نسبة ٣٠ في المائة، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتهم الشرائية الواهنة في الأساس.

٣٦. وتؤكد دراسة استقصائية عن القوى العاملة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في غزة في الفترة ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ (الربع الرابع من عام ٢٠٢٤) على الهشاشة الشديدة التي يعاني منها سوق العمل. وكان معدل المشاركة في القوى العاملة في صفوف الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً وما فوق منخفضاً للغاية فبلغ ٢٩,٩ في المائة (نسبة ٤٧,٧ في المائة من الرجال و١٢,٣ في المائة من النساء)، في حين كان معدل العمالة إلى السكان أقل من ذلك بكثير إذ بلغ نسبة ٩,٣ في المائة فقط (نسبة ١٥,٣ في المائة من الرجال ومجرد ٣,٣ في المائة من النساء). وفي الوقت نفسه، بلغت نسبة البطالة ٦٩,٠ في المائة (نسبة ٦٧,٩ في المائة من الرجال و٧٣,٢ في المائة من النساء)، لكنها تظل مؤشراً غير كافٍ على عدم تلبية احتياجات الوظائف. وبلغ أحد المقاييس الأعمّ لنقص استخدام اليد العاملة، وهو معدل LU3، نسبة مقلقة مقدارها ٨٠,١ في المائة (٧٧,٠ في المائة من الرجال و٨٧,٧ في المائة من النساء).[٢٩]

◄ **الجدول ٢-١: مؤشرات سوق العمل الرئيسية (١٥ عاماً وما فوق)، غزة، الربع الرابع ٢٠٢٤** (نسبة مئوية)

	الإجمالي	الرجال	النساء
معدل المشاركة في القوى العاملة	29.9	47.7	12.3
معدل العمالة إلى السكان	9.3	15.3	3.3
معدل البطالة	69.0	67.9	73.2
معدل LU3	80.1	77.0	87.7

ملاحظة: خضعت أدوات الدراسة الاستقصائية عن القوى العاملة لتعديل كبير بغية التكيف مع ظروف الحرب، بما في ذلك التحول إلى جمع كامل البيانات عبر الهاتف. ونتيجة لذلك، فإنّ هذه البيانات ليست قابلة للمقارنة بدقة مع الدراسات الاستقصائية السابقة عن القوى العاملة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة في زمن الحرب في قطاع غزة: الوضع والحقائق، الجولة الأولى: تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، على وشك الصدور.

٣٧. وضمن الأفراد المصنفين على أنهم جزء من القوى العاملة المحتملة - أي الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ولكنهم يعربون عن رغبتهم في العمل - كان السبب الرئيسي لعدم بحثهم عن عمل هو "انتظار انتهاء الحرب" (٤٤,٨ في المائة). والسبب الذي يليه "فقدان الأمل في العثور على وظيفة" (٣٦,١ في المائة) ومن ثمّ "التعب من البحث عن وظائف/ الاعتقاد بعدم توفر وظائف" (١٨,٣ في المائة). وأشارت نسبة تقل عن ١ في المائة من المشاركين في الدراسة إلى أنهم ينتظرون العودة إلى وظيفة سابقة أو نشاط أعمال سابق أو بدء نشاط جديد.

٣٨. وقد تضاءلت العمالة في غزة فاقتصرت على مجموعة ضيقة من الأنشطة التي تعتمد على الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية والأسواق غير المنظمة. أما الأشخاص الذين ما زالوا يعملون في غزة، فتعمل غالبيتهم في خدمات القطاع العام، مثل الإدارة العامة (نسبة ٣١,٥ في المائة) والتعليم (نسبة ١٣,٠ في المائة) والخدمات الصحية البشرية (نسبة ٨,٧ في المائة)، التي تمثل مجتمعة أكثر من نصف إجمالي العمالة في غزة (الشكل ٢-٤). وتشكل تجارة التجزئة أيضاً ربع إجمالي العمالة. وكانت فروع النشاط الاقتصادي الأخرى بوجه عام تمثل نسبة ٢ في المائة أو أقل من إجمالي العمالة في غزة، مما يؤكد الانحسار الحاد للقاعدة الإنتاجية فيها. أما الزراعة التي كانت قبل الحرب تمثل نسبة تقارب ٦ في المائة من إجمالي العمالة في غزة، فقد تقلصت العمالة فيها الآن إلى أقل من نصف هذه النسبة.

[٢٩] معدل LU3 هو المعدل المركب للبطالة والقوى العاملة المحتملة. وتشمل القوى العاملة المحتملة الأفراد المتاحين للعمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل (على سبيل المثال، بسبب الإحباط بعد الإخفاق في العثور على عمل) وأولئك الذين يبحثون عن عمل ولكنهم غير متاحين (على سبيل المثال، بسبب المرض). ومن ناحية أخرى، فإنّ تصنيف الفرد على أنه عاطل عن العمل (وبالتالي جزء من القوى العاملة) يشترط أن يكون متاحاً للعمل ويبحث عن عمل في آن واحد.

◄ **الشكل ٢-٤: نسبة الأشخاص الذين يعملون حسب فرع النشاط الاقتصادي، غزة، الربع الرابع ٢٠٢٤** (نسبة مئوية)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة في زمن الحرب في قطاع غزة: الوضع والحقائق، الجولة الأولى: تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

٣٩. وفي حين تسجل معدلات البطالة مستويات عالية على نحو مقلق، فإنّ مستوياتها أكثر ارتفاعاً في صفوف الشباب. وضمن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً، وصل معدل البطالة نسبة ٨٠,٣ في المائة (٧٩,٩ في المائة بين الشبان و٨٢,٢ في المائة بين الشابات). وقدّرت نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب بزهاء ٧٣,٨ في المائة (٧٥,٣ في المائة بين الشبان و٧٢,١ في المائة بين الشابات). وفي صفوف الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، يشكل البحث عن عمل النشاط الرئيسي للشبان، في حين أنّ المسؤوليات المنزلية أو العائلية هي السبب الأكثر شيوعاً بين الشابات. بالإضافة إلى ذلك، تُعزى نسبة كبيرة من الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب إلى المرض العضال أو الإصابة أو الإعاقة (٤,٦ في المائة). وتؤدي الفترات المطولة من البطالة وعدم الالتحاق بالعمل أو التعليم أو التدريب، التي يعاني منها الشباب في غزة، إلى ضمور المهارات مما يحدّ من قدرة الأفراد المتضررين على الاندماج في سوق العمل عند تحسن الظروف ويمكن أن يؤدي إلى إلحاق ضرر طويل الأجل بالإنتاج المحتمل يعزى إلى تخلفهم عن الركب.

تطورات سوق العمل في الضفة الغربية

٤٠. لا يزال سوق العمل في الضفة الغربية يتأثر بشدة بتداعيات الحرب في غزة. وأسفر إقفال أبواب فرص العمل في إسرائيل أمام معظم الفلسطينيين عن تراجع واضح في الوظائف والمداخيل. وأدت القيود التي فرضها الاحتلال على حركة البضائع والأشخاص إلى تكبد تكاليف اقتصادية باهظة دون مثيل، كما أنّ اشتداد القيود على الحركة منذ بدء الحرب في غزة أدى إلى تعطيل حراك اليد العاملة على نحو أكبر، وتسبب بإعاقة الوصول إلى أماكن العمل وعرقلة سلاسل التوريد والإمداد

وتقييد أنشطة المنشآت. وتتسم القيود المفروضة في المنطقة جيم، التي تشكل نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، بأنها أشدّ من القيود المفروضة على المنطقة ألف أو باء. وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أنّ تخفيض القيود في المنطقة جيم إلى مستوى القيود على المنطقتين ألف وباء، من شأنه أن يضيف ٤,٤ مليار دولار أمريكي في الإنفاق الإضافي للأسر المعيشية كل عام.[٣٠] وقد أدى تصعيد التوغلات العسكرية في شمال الضفة الغربية منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ إلى زيادة حالة عدم اليقين، مما أثر بشدة على الاستثمار ومعنويات المستهلكين.

٤١. واستناداً إلى هذه الخلفية، فإنّ الضعف الواضح في مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية كان متوقعاً. وبالرغم من أنّ عدد السكان في سن العمل (١٥ سنة وما فوق) شهد زيادة بمقدار ٥٤ ٠٠٠ شخص (أو نسبة ٢,٦ في المائة) بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، إلّا أنّ القوى العاملة شهدت في الواقع تضاؤلاً طفيفاً. ونتيجة لذلك، انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة من نسبة ٤٧,٣ في المائة إلى ٤٦,٠ في المائة (من ٧٥,٤ في المائة إلى ٧٣,٤ في المائة بين الرجال ومن ١٨,٢ في المائة إلى ١٧,٨ في المائة بين النساء). وشهدت نسبة العمالة إلى السكان انخفاضاً حاداً، إذ تراجعت بمقدار ٧,٩ نقطة مئوية من ٣٩,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٣١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤. وكانت معظم الخسائر من نصيب الرجال الذين يشكلون غالبية العمال الفلسطينيين في إسرائيل والذين باتوا ممنوعين الآن من العمل هناك. وتراجعت نسبة العمالة إلى السكان في صفوف الرجال بمقدار ١٤,٣ نقطة مئوية، من ٦٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠,١ في المائة في عام ٢٠٢٤. وفي المقابل، انخفضت تلك النسبة في صفوف النساء على نحو أكثر اعتدالاً بمقدار ١,٤ نقطة مئوية. بيد أنه مع وصول نسبة النساء في العمالة إلى ١٢,٤ في المائة فقط في عام ٢٠٢٤، فإنّ الفجوة بين الجنسين لا تزال جليّة. أما الأشخاص الملتحقون بالعمالة، فيعمل نصفهم تقريباً في العمالة غير المنظمة ويتسم معدل العمالة غير المنظمة بين الرجال بأنه أعلى من معدله بين النساء، مما يبين وجود نسبة أكبر من النساء العاملات في القطاع العام.

◄ الجدول ٢-٢: مؤشرات سوق العمل الرئيسية، الضفة الغربية، ٢٠٢٣ و٢٠٢٤

	٢٠٢٣	٢٠٢٤	التغير (نسبة مئوية أو نقطة مئوية)
عدد السكان فوق سن ١٥ عاماً (بالآلاف)	**2 110**	**2 164**	**2.6**
القوى العاملة (بالآلاف)	**998**	**996**	**-0.2**
معدل المشاركة في القوى العاملة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	47.3	46.0	-1.3
معدل المشاركة في القوى العاملة - الرجال (بالنسبة المئوية)	75.4	73.4	-2.0
معدل المشاركة في القوى العاملة - النساء (بالنسبة المئوية)	18.2	17.8	-0.4
العمالة (بالآلاف)	**833**	**683**	**-18.0**
منها العمالة في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)	149	31	-79.1
معدل العمالة إلى السكان - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	39.5	31.6	-7.9
معدل العمالة إلى السكان - الرجال (بالنسبة المئوية)	64.4	50.1	-14.3
معدل العمالة إلى السكان - النساء (بالنسبة المئوية)	13.8	12.4	-1.4
العمالة غير المنظمة (بالآلاف)	**409**	**331**	**-19.1**
معدل العمالة غير المنظمة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	49.1	48.5	-0.6
معدل العمالة غير المنظمة - الرجال (بالنسبة المئوية)	51.0	50.6	-0.4
معدل العمالة غير المنظمة - النساء (بالنسبة المئوية)	40.1	39.6	-0.5

[٣٠] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *الاحتلال والتقسيم والفقر في الضفة الغربية*، ٢٠٢٤، الصفحتان ٣١ و٣٣.

	٢٠٢٣	٢٠٢٤	التغير (نسبة مئوية أو نقطة مئوية)
البطالة (بالآلاف)	**164**	**313**	**90.5**
معدل البطالة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	16.5	31.4	14.9
معدل البطالة - الرجال (بالنسبة المئوية)	14.6	31.7	17.1
معدل البطالة - النساء (بالنسبة المئوية)	24.4	30.1	5.7
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**9**	**25**	**165.9**
العمال المحبطون (بالآلاف)	2	15	632.6
معدل LU3 - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	17.2	33.1	15.9
معدل LU3 - الرجال (بالنسبة المئوية)	15.2	33.4	18.2
معدل LU3 - النساء (بالنسبة المئوية)	26.0	32.0	6.0

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

٤٢. ومع ارتفاع البطالة بشكل كبير، أدى نقص الوظائف والبحث غير الموفق عن عمل إلى خروج عدد كبير من الأفراد من القوى العاملة. وازدادت القوى العاملة المحتملة ثلاث مرات تقريباً مع زيادة عدد العمال المحبطين سبع مرات ونصف، مما يجسّد الصعوبة المتزايدة للغاية في البحث عن عمل في سوق عمل منكوب.

٤٣. وباتت الشرائح الأكثر استضعافاً في سوق العمل متأثرة على نحو غير متكافئ. فقبل الحرب، كان معدل البطالة في أعلى مستوياته في صفوف الحاصلين على التعليم العالي (نسبة ١٨,٥ في المائة)، مقارنة مع نسبة ١٣,٠ في المائة في صفوف الحاصلين على تعليم أدنى من التعليم الأساسي. ولكن بحلول عام ٢٠٢٤ تغير المشهد، إذ بات الحاصلون على التعليم الأساسي هم الأكثر عرضة للبطالة بنسبة ٣٦,٧ في المائة، يليهم الحاصلون على تعليم أدنى من التعليم الأساسي بنسبة ٣١,٩ في المائة. وفي الوقت نفسه، وصل معدل البطالة في صفوف الحاصلين على التعليم العالي نسبة ٢٥,٨ في المائة. وقد نجمت هذه التحولات عن التغيرات في أنماط البطالة بين الذكور، التي كانت بدورها مدفوعة بفقدان الوظائف في إسرائيل والمستوطنات. أما بالنسبة إلى النساء، فإنّ خريجات التعليم العالي ما زلن الأكثر عرضة للبطالة، إذ ارتفع معدل البطالة بين النساء من نسبة ٣٠,٧ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، مما يُبرز على السواء ندرة فرص العمل عموماً واستمرار العوائق المتعلقة بنوع الجنس الماثلة أمام النساء الفلسطينيات الحاصلات على التعليم العالي في تأمين عمل يتناسب مع مؤهلاتهنّ.

٤٤. ولوحظ نمو العمالة فقط في قطاعات النقل والتخزين والاتصالات، في حين انتشر فقدان الوظائف في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات غير السوقية. وبين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، انخفضت العمالة في قطاع البناء بمقدار يزيد على النصف (نسبة ٥٥,٩ في المائة)، بينما انكمشت في قطاعات التصنيع والتعدين والمحاجر بنسبة ١٢,٣ في المائة وتراجعت في قطاع الزراعة بنسبة ٧,٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، تضررت السياحة بدورها تضرراً شديداً، إذ أسفرت القيود المفروضة على الحركة وتزايد العنف إلى ردع الزوار الأجانب، وأعاقت في الوقت نفسه السياحة الداخلية بسبب القيود المفروضة وتراجع القوة الشرائية. ونتيجة لذلك، انحسرت العمالة في قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٩,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤ مقارنة مع العام السابق.

٤٥. ولم تكن القدس الشرقية بمنأى عن الركود الاقتصادي الحاد، إذ أثّرت القيود المشددة أيضاً على قطاعاتها الرئيسية، لا سيما قطاعا السياحة والتجارة. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان إجمالي عدد نزلاء الفنادق في القدس الشرقية في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ يبلغ ١٣٥ ٥ نزيلاً، أي أقل من عُشر عدد النزلاء المسجل خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ والبالغ ٦١٩ ٥٧ نزيلاً.[٣١] وقد زاد التهميش الاقتصادي في القدس الشرقية في ظل الاحتلال، بما في ذلك بسبب

[٣١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار يصدران بياناً صحفياً بمناسبة يوم السياحة العالمي، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤".

توقف نسبة تُقدر بنحو ٨٠ في المائة من المنشآت في المدينة القديمة عن العمل جزئياً أو كلياً، مما أدى إلى انحسار القاعدة الاقتصادية المحلية.[٣٢]

٤٦. ولم يسلم الشباب بدورهم من آثار ضعف سوق العمل. إذ ارتفع معدل بطالة الشباب بمقدار ١٣,٧ نقطة مئوية، من نسبة ٢٩,٣ في المائة إلى ٤٣,٠ في المائة. وارتفع معدل بطالة الشبان إلى أكثر من الضعف، ووصل إلى نسبة ٣١,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤ (مقارنة بنسبة ١٤,٦ في المائة في العام السابق)، متجاوزاً بذلك الآن معدل بطالة الشابات الذي ارتفع من نسبة ٢٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٣٠,١ في المائة في عام ٢٠٢٤. كما زادت نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، وارتفعت من ٢٣,٠ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤. وقد شهد معدل الشبان غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب زيادة كبيرة بمقدار ٧,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نسبة ٢٥,٦ في المائة، في حين ارتفع المعدل بين الشابات بشكل أكثر تواضعاً بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نسبة ٢٧,٩ في المائة.

٤٧. ولم تكتف الأزمة المطولة بتعطيل الوظائف فحسب، بل أضعفت نوعية هذه الوظائف أيضاً. وبين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، انخفضت نسبة العمالة بأجر في إجمالي العمالة من ٧١,٤ في المائة إلى ٦٥,٥ في المائة، في حين ارتفعت نسبة الأفراد المستخدمين الذين لا يتلقون تعويضات نهاية الخدمة وإعانات أخرى، من ٦١,٥ في المائة إلى ٦٣,٩ في المائة. وفي الوقت نفسه، تراجع متوسط الأجور اليومية في الضفة الغربية بنسبة ٢,٣ في المائة، منحدراً من ١٣٩ شيكلاً إلى ١٣٦ شيكلاً. وسُجّل أكبر انخفاض في الأجور في قطاع الزراعة (١١,٦ في المائة)، يليه قطاع التصنيع (٣,١ في المائة).

الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات

٤٨. أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنّ حوالي ٣١ ٠٠٠ فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠٢٤، منهم ١٦ ٠٠٠ عامل في إسرائيل و١٥ ٠٠٠ عامل في المستوطنات. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً حاداً من المستوى الأعلى المسجل في عام ٢٠٢٢ حين كان عدد الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات يبلغ ١٩٣ ٠٠٠ عامل. ومن بين الذين ما زالوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات، كان النصف تقريباً يعملون بتصاريح لدخول إسرائيل والعمل فيها، في حين كان النصف الآخر يعمل بدون تصاريح.[٣٣] ولكن أشار المحاورون إلى أنّ العدد الفعلي للعمال من دون مستندات هو على الأرجح أعلى من ذلك بكثير، إذ تشير بعض التقديرات إلى أنّ العدد يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و٥٠ ٠٠٠ عامل.

◄ **الجدول ٢-٣: عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية**

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
المستخدمون في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)*	133	125	145	193	149	31
المستخدمون بموجب تصاريح عمل (بالآلاف)	95	78	89	113	112	14
الحاصلون على تصاريح عمل بواسطة سمسار (بالآلاف)	43	34	42	59	56	2
الحاصلون على تصريح عمل من دون سمسار (بالآلاف)	52	44	46	53	56	12
المستخدمون بدون تصاريح عمل (بالآلاف)	26	24	37	40	28	12

* يضم المجموع العمال من حاملي بطاقة الهوية الإسرائيلية أو جواز سفر أجنبي.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢٤.

٤٩. وطرأ تحول كبير أيضاً على الهيكلية القطاعية لعمالة الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. ففي عام ٢٠٢٣، كان ثلثا العمال الفلسطينيين تقريباً يعملون في إسرائيل والمستوطنات في قطاع البناء. وبحلول عام ٢٠٢٤، انخفضت تلك النسبة إلى حوالي الربع. وفي المقابل، بات قطاع التصنيع هو المهيمن في عام ٢٠٢٤، إذ كان يستأثر بنسبة ٣٦ في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات.

[٣٢] انظر: Palestine Economic Policy Research Institute, *Palestine Economic Update*, February 2024, 2

[٣٣] وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، تلقى الضمان الاجتماعي ٢٦ ٥٠٠ قسيمة أجور للعمال الفلسطينيين في المتوسط في عام ٢٠٢٤. وهذا الرقم أكبر من عدد الفلسطينيين العاملين بتصاريح لأنه يمكن تقديم أكثر من قسيمة عمل واحدة لكل فرد.

٥٠. وترافق الانخفاض الكبير في فرص العمل مع انخفاض الأجور أيضاً، ويعزى ذلك على الأرجح إلى زيادة نسبة العمال الذين لا يحملون تصاريح - والذين عادة ما يتقاضون أجوراً أقل من نظرائهم العاملين بموجب تصاريح - وضعف قدرة العمال على المفاوضة نظراً إلى محدودية الخيارات البديلة المتاحة لهم. وبلغ متوسط الأجور اليومية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل ٢٨٢ شيكلاً في عام ٢٠٢٤ (الشكل ٢-٥-ألف)، منخفضاً عن ٣٠٩ شيكل في العام السابق. وبالمثل، تراجع متوسط الأجور اليومية في المستوطنات بنسبة ١١,٥ في المائة، منحدراً من ١٨٦ شيكلاً إلى ١٦٥ شيكلاً. وفي عام ٢٠٢٤، كان متوسط الأجور اليومية للعمال الفلسطينيين في المستوطنات يعادل نسبة ٥٨,٥ في المائة فقط من متوسط الأجور اليومية في إسرائيل.

٥١. وتباين الأجور بين القطاعات يشير بوضوح إلى التفاوت في الإيرادات. وقد استمر قطاع البناء في إسرائيل في تقديم أعلى الأجور بمتوسط أجر يومي قدره ٣٢٣ شيكلاً، يليه قطاع التصنيع الذي يتقاضى فيه العمال الفلسطينيون أجراً متوسطه ٢٤٠ شيكلاً في اليوم (الشكل ٢-٥-باء). كما شوهدت أنماط مماثلة في المستوطنات حيث كان أعلى متوسط للأجور اليومية في قطاع البناء (٢٢٧ شيكلاً) في حين كان متوسط أجر العاملين في قطاع التصنيع يبلغ ١٨٤ شيكلاً في اليوم.

◄ **الشكل ٢-٥: متوسط الأجور اليومية حسب مكان العمل وحسب القطاع، ٢٠٢٤** (بالشيكل)

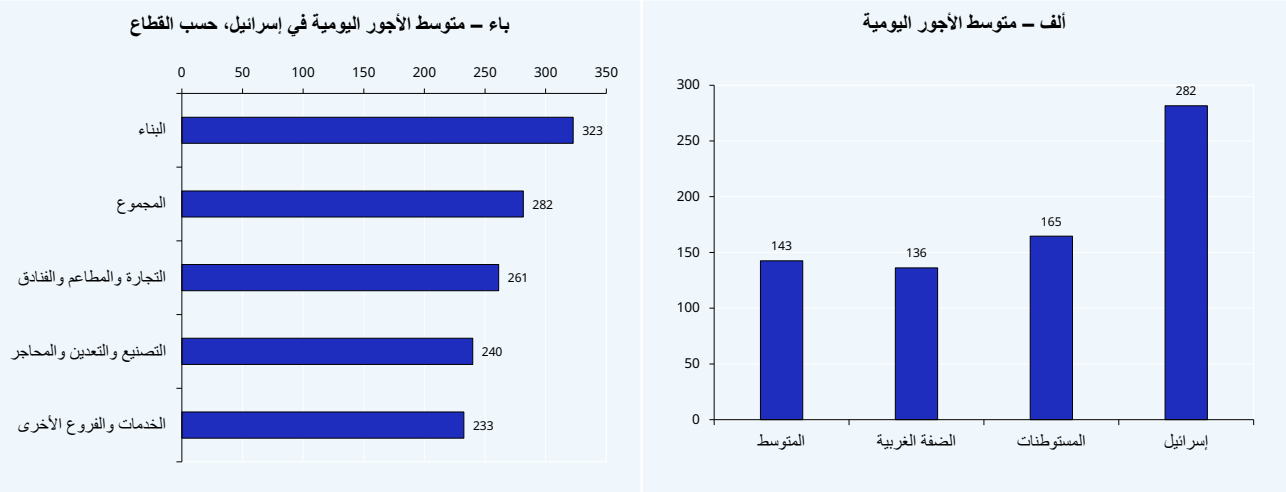

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٤.

الفصل ٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال

٥٢. أكّدت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ١٩ تموز/ يوليه ٢٠٢٤، عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.[٣٤] ومع ذلك، توسعت المستوطنات إلى حد كبير في عام ٢٠٢٤ (الجدول ٣-١)، مما زاد من تضاؤل مساحة الأراضي التي يمكن للفلسطينيين زراعتها أو استخدامها بأشكال أخرى سعياً لكسب العيش. وكان عدد البؤر الاستيطانية التي أنشئت في عام ٢٠٢٤ - وهي غير شرعية أيضاً بموجب القانون الإسرائيلي - يبلغ ضعف العدد المسجل في العام السابق. وجرى تقديم خطط لبناء عدد كبير من الوحدات السكنية في المستوطنات في حين لم تُقدم خطة واحدة لصالح الفلسطينيين. وبات عدد الهكتارات التي أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة"، وبالتالي لم تعد متاحة للفلسطينيين، يتجاوز إجمالي المساحة التي لم تعد متاحة للفلسطينيين بهذه الطريقة منذ عام ٢٠٠٠.

الجدول ٣-١: مؤشرات مختارة عن التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية (٢٠٢٢-٢٠٢٤)

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
عدد البؤر الاستيطانية المنشأة (باستثناء القدس الشرقية)	7	31	60
خطط الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، التي تقدمت باجتياز مرحلة تخطيط واحدة على الأقل (باستثناء القدس الشرقية)	4 427	12 349	9 971
خطط الوحدات السكنية الجديدة لصالح الفلسطينيين في المنطقة جيم، التي اجتازت مرحلة تخطيط واحدة على الأقل	58	0	0
مناقصات جديدة من أجل بناء وحدات سكنية في المستوطنات	659	2 905	3 618
أرض فلسطينية أُعلنت على أنها أراضي دولة، بالهكتارات، ومن ثم لم تعد متاحة للفلسطينيين	389	50	2 423
عمليات هدم المباني الفلسطينية، في المقام الأول بسبب عدم وجود تصاريح نادراً ما يحصل عليها الفلسطينيون أو بسبب العمليات العسكرية أو الأوامر العقابية	957	1 178	1 768

ملاحظة: تشمل الأرقام القدس الشرقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

المصادر:

Peace Now, "Settlement Watch – Data" and OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank", accessed on 7 April 2025.

٥٣. واتُخذ عدد من التدابير الإدارية بعيدة المدى في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك: نقل الصلاحيات المتعلقة بالمستوطنات من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية؛ إضافة اعتمادات في الميزانية من أجل البنية التحتية المتعلقة بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية ومزارع المستوطنين؛ إضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية.[٣٥] وتسارعت وتيرة النشاط الاستيطاني في عام ٢٠٢٥. وفي حين هُدمت ثلاث قرى فلسطينية في شباط/ فبراير ٢٠٢٥ لوقوعها في منطقة أُعلنت أنها "حقول رماية مغلقة"، تم بناء عشر بؤر استيطانية إسرائيلية في حقول الرماية المغلقة نفسها.[٣٦] وبحلول نهاية شهر آذار/ مارس، كان مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي قد قدّم خططاً لبناء وحدات سكنية في المستوطنات أكثر مما قدمه في عام ٢٠٢٤ بأكمله.[٣٧] وبات العدد

[٣٤] انظر:

ICJ, *Legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the occupied Palestinian territory, including East Jerusalem*, Advisory Opinion, 19 July 2024, para. 155.

[٣٥] انظر:

Peace Now, *2024 in the West Bank – The Year of Annexation and Expulsion*, February 2025; *The Israeli Government's Annexation Agenda*, June 2024; and *The Israeli Government Financed 68 Illegal Farms with NIS 15 Million*, 23 July 2024.

[٣٦] انظر:

Peace Now, "Extensive Demolitions for Palestinians in Masafer Yatta. The Outposts, on the Other Hand, Are Flourishing", 11 February 2025.

[٣٧] انظر: Peace Now, "Advancement of 1,344 Housing Units in the West Bank", 21 March 2025

الكبير في الأساس من الفلسطينيين الذين نزحوا في عام ٢٠٢٤ يبدو ضئيلاً أمام عدد الفلسطينيين البالغ نحو ٤٥٠٠٠ فلسطيني الذين نزحوا من مدن وبلدات ومخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية بسبب العمليات العسكرية.

٥٤. وشملت التطورات القانونية مشروعي قانونين يُحتمل أن يزيدا من تقليص مساحة الأراضي المتاحة للفلسطينيين وقابلية استمرار الاقتصاد الفلسطيني والدولة الفلسطينية المستقبلية. ومن شأن أحد القانونين، الذي تجاوز مرحلة القراءة التمهيدية في الكنيست في مطلع عام ٢٠٢٥، أن يسمح للمواطنين الإسرائيليين الأفراد شراء أراضٍ في الضفة الغربية بما يخالف الوضع القانوني الراهن الذي يقيّد الحالات التي يجوز فيها للأفراد غير الأردنيين أو الفلسطينيين شراء الأراضي.[٣٨] أما القانون الآخر، فسينص على ضم ٢٩ مستوطنة بالقرب من القدس الشرقية، مما يزيد من عزل القرى الفلسطينية الواقعة بين المستوطنات والقدس ويزيد من صعوبة الوصول إلى فرص العمل.[٣٩]

حقوق العمال في الضفة الغربية

٥٥. ثمة ثلاث قضايا مستمرة أثرت بوجه خاص على حقوق العمال في الضفة الغربية وتفاقمت بفعل أثر العمليات الأمنية واسعة النطاق.

٥٦. القضية الأولى هي تكثيف القيود المفروضة على حركة التنقل في عام ٢٠٢٤. وأوضح المحاورون أنّ جميع رحلات الفلسطينيين في الضفة الغربية خاضعة للتقلبات ومعظمها طويل المدة. وفي أوائل عام ٢٠٢٥، أُنشئ ٨٤٩ عائقاً إسرائيلياً (بما في ذلك نقاط التفتيش والبوابات والمتاريس والحواجز والخنادق) بشكل دائم أو متقطع، من أجل التحكم في حركة تنقل الفلسطينيين وتقييدها ورصدها.[٤٠] وكانت الطرق الواصلة بين المراكز السكنية تغلق في بعض الأحيان فتطول فترات التأخير على نقاط التفتيش. وشهدت الطرق الرئيسية الثمانية المتفرعة في الضفة الغربية ما متوسطه حالة إغلاق واحدة تقريباً لكل كيلومتر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤.[٤١] بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما كانت الغارات العسكرية تؤدي في معظم الأحيان إلى إغلاق مدن وبلدات وقرى فلسطينية لمدة تتراوح بين ساعات أو أيام. وخلّفت القيود المفروضة على حركة التنقل أثراً كبيراً على سبل العيش والوصول إلى أماكن العمل. وعلى سبيل المثال في "منطقة التماس"،[٤٢] فُرض منع عام على أهالي ١٥٠ قرية من دخول أراضيهم الزراعية.[٤٣] وفي بعض الأحيان، لم يكن بوسع العمال في بلدات عديدة الوصول إلى أماكن العمل إلا سيراً على الأقدام أو عبر الحقول، مما جعل الوصول إلى العمل ضرباً من المستحيل في بعض الأوقات. وقد كانت النساء العاملات اللاتي يفتقرن إلى الوقت أكثر من الرجال بسبب رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية، متأثرات أكثر من غيرهنّ لأنهنّ لم يستطعن في أغلب الأحيان مغادرة المدن التي يعشن فيها؛ وكان من بين المحاورين مَن وصف عوالم النساء بأنها باتت ضيقة أكثر فأكثر.

٥٧. والقضية الثانية هي أنّ العنف المتصاعد في الضفة الغربية بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ استمر خلال السنة الماضية. وشهد عام ٢٠٢٤ مقتل ٥٠٣ من الفلسطينيين وإصابة ٣١٤٧ آخرين في الضفة الغربية في ظل الاحتلال والنزاع؛ كما قُتل ٣٤ إسرائيلياً وأصيب ١٥٩ آخرين.[٤٤] ونفذت القوات الإسرائيلية مداهمات شبه يومية في القرى الفلسطينية (انظر الإطار). ووقعت بعض الوفيات والإصابات في مكان العمل أو أثناء التنقل بين المنزل والعمل إمّا بسبب العمليات العسكرية أو على يد الجنود الذين يطبقون القيود على الحركة. بالإضافة إلى ذلك، قام المستوطنون الإسرائيليون بشنّ هجمات على الفلسطينيين في عام ٢٠٢٤ بمتوسط ٤ مرات يومياً.[٤٥] وأدى عنف المستوطنين المستمر إلى تهجير أكثر من ٣٠٠ أسرة بدوية لم تتمكن من متابعة ممارساتها التقليدية في كسب العيش. وأثناء موسم قطف الزيتون الممتد على ستة أسابيع، أشارت التقارير إلى أنّ قوات الأمن الإسرائيلية لم تتمكن من منع هجمات المستوطنين.[٤٦] ونظراً إلى أنّ نسبة ٣ في المائة فقط من التحقيقات في

---

[٣٨] انظر:
Association for Civil Rights in Israel, "Against the Proposed Law Allowing for Private Land Purchases in the West Bank", 11 February 2025.

[٣٩] انظر: Peace Now, "A Bill for the Annexation of Settlements around Jerusalem", 2 March 2025

[٤٠] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢٧٤ - الضفة الغربية"، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

[٤١] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "التنقل والوصول في الضفة الغربية - أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤"، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤.

[٤٢] "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة في الضفة الغربية بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، التي يصنفها الجيش الإسرائيلي بوصفها منطقة مغلقة أمام الفلسطينيين. و"الخط الأخضر" هو خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية منذ عام ١٩٤٩.

[٤٣] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "التنقل والوصول في الضفة الغربية - أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤".

[٤٤] انظر: OCHA, "Data on casualties", accessed on 18 March 2025

[٤٥] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢٥٢ - الضفة الغربية"، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥.

[٤٦] بيش دين "تلخيص موسم حصاد الزيتون ٢٠٢٤"، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

شكاوى عنف المستوطنين أفضت إلى إدانات خلال العشرين عاماً الماضية، فقد انخفض إلى حد كبير عدد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى تقديم شكوى في عام ٢٠٢٤.[٤٧]

◄ نظرة على جنين

جنين هي مدينة يبلغ عدد سكانها نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص وتقع شمال الضفة الغربية. ويجاور المدينة مخيم مكتظ باللاجئين، كان يضم في عام ٢٠٢٤ حوالي ٢٤ ٠٠٠ شخص إضافيين من الذين نزحت أسرهم عام ١٩٤٨.

وفي الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، أدت العمليات المتعاقبة التي نفذتها قوات الأمن في مخيم جنين للاجئين والمناطق المحيطة به إلى عمليات نزوح وهدم وتعطيل خدمات التعليم والصحة وتدمير الطرق وأنابيب الصرف الصحي والمياه. وأسفرت عملية أمنية فلسطينية نُفذت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ عن نزوح نحو ٢ ٠٠٠ أسرة. وأدت عملية عسكرية إسرائيلية مستمرة شاركت فيها قوات جوية وبرية إلى إفراغ المخيم الذي أُعلن لاحقاً أنه منطقة عسكرية مغلقة. وفي آذار/ مارس، توسعت العملية لتشمل الضواحي والقرى المجاورة ترافقت مع نشر الدبابات وإقامة عوائق جديدة أمام التنقل. وقُتل ما لا يقل عن ٥٥ فلسطينياً ودُمر العديد من المباني.

وأثر ذلك تأثيراً فورياً على سبل عيش العمال وحقوقهم. وفقد العمال وظائفهم بفعل إغلاق جميع أماكن العمل في مخيم اللاجئين وإغلاق العديد منها في الأحياء المجاورة له. وكان العديد من المنشآت العاملة في المخيم ورشات تقودها النساء وتشغّلها من المنازل، ولا قدرة لهن على الصمود في مهبّ العواصف الاقتصادية. وفي خضمّ القيود المفروضة على التنقل والعنف المستمر، لا يمكن للعمال ولا لأصحاب العمل ولا للمستهلكين الوصول بانتظام إلى أماكن العمل أو الأسواق المحلية، ومن المستحيل على أصحاب العمل أن يعتمدوا على توصيل المواد الخام أو نقل المنتجات إلى الأسواق. وأصاب جميع قطاعات الأعمال، سواءً بسواء، ركود في الطلب يعزى جزئياً إلى ضبابية الوضع. أما ترتيبات العمل البديلة مثل العمل عن بُعد أو نقل أماكن العمل، فلن تكون حلاً سوى لقلةٍ قليلة منها فحسب. وبالنسبة إلى العديد من العمال، أدت هذه العمليات العسكرية إلى حالة من الهشاشة وانخفاض الدخل في وقت يحاولون فيه أيضاً تدبر فقدان منازلهم ومجتمعهم وتعليم أطفالهم.

المصادر: محاورو البعثة؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدّات الحالة الإنسانية، إصدارات متنوعة، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠٢٥؛ الأونروا، "بيان رسمي بشأن الوضع في مخيم جنين"، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٥ و"مخيم جنين للاجئين"، بدون تاريخ.

٥٨. أما القضية الثالثة فهي استمرار الإحساس بعدم المساواة في معاملة الفلسطينيين أمام القانون، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات التخطيط الإسرائيلية. وفي عام ٢٠٢٤، كان ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع عمليات الهدم التي أقرتها إسرائيل للمباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يُعزى إلى الافتقار إلى التراخيص الإسرائيلية، وهي تراخيص يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها؛ وكان أكثر من نصف تلك المباني يُستخدم لأغراض الزراعة أو غيرها من سبل كسب العيش.[٤٨] وفي القدس الشرقية، كانت نسبة ٩٨ في المائة من عمليات الهدم بسبب الافتقار إلى ترخيص. ومن شأن مشروع القانون الذي يمنع الأشخاص من حاملي الشهادات الجامعية الفلسطينية من التدريس في مدارس القدس الشرقية دون مؤهلات إضافية، أن يكون له تأثير تمييزي على المعلمين الفلسطينيين، وغالبيتهم من النساء.[٤٩]

٥٩. وأسفرت تلك القضايا الثلاث مجتمعة عن جعل إنفاذ حقوق العمال في الضفة الغربية أكثر صعوبة. وتعيق القيود المفروضة على التنقل عمل المؤسسات الرئيسية التي تحمي حقوق العمال، مثل المنظمات التي تمثلهم ومفتشية العمل والمحاكم ونظام تسوية النزاعات، فضلاً عن الزيارات الميدانية التي تقوم بها الجهات المدافعة عن حقوق الإنسان. ويفضي العنف والخوف من العنف والإحساس بأنّ الجناة يفلتون من العقاب، إلى الحد من ثقة العمال في المؤسسات وفي إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف. وتتسم بيئة العمل الآمنة والصحية بأنها من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لجميع العمال. فبدون اليقين الذي توفره سيادة القانون وفي ظل القيود المستمرة، أشارت قطاعات الأعمال إلى أنها باتت غير مربحة ولم يعد بإمكان أصحاب العمل الاستمرار في ضمان ظروف عمل لائقة لعمالهم. وفي الكثير من الحالات، انخفضت إيرادات العمال وتقلصت ساعات عملهم.

[٤٧] بيش دين، "ورقة بيانات: إنفاذ القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)، ٢٠٠٥-٢٠٢٤"، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥.

[٤٨] انظر: OCHA, "Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank", accessed on 21 March 2025

[٤٩] انظر:
Sam Sokol, "Government backs bill restricting teachers educated in Palestinian universities", *Times of Israel*, 23 December 2024; Haaretz editorial, "Israeli Lawmakers Are Engaged in Academic Terror Against Arabs", *Haaretz*, 31 December 2024.

حقوق العمال في غزة

٦٠. منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، بات من الموثّق تماماً تدمير أماكن العمل وحدوث نزوح جماعي للعمال ولأصحاب العمل في غزة. وأشار المحاورون إلى أنّ فرص العمل مدفوع الأجر كانت قليلة جداً في عام ٢٠٢٤ بالاقتران مع ندرة الغذاء والماء وقلة المباني والبنية التحتية التي نجت بالكاد من الدمار. وحال الحصار المستمر دون دخول معدات وأدوات ومواد جديدة. كما جرى توسيع المنطقة العازلة التي تفرضها إسرائيل على طول السياج الحدودي وساحل غزة والتي يُمنع الفلسطينيون من دخولها.[٥٠] وأحيطت البعثة علماً بأنّ فلسطينيين قُتلوا وأصيبوا أثناء محاولتهم صيد الأسماك وأنّ الزراعة تعطلت بشكل تام تقريباً، لا سيما وأنّ الزراعة التقليدية يقع معظمها في الغالب في المنطقة العازلة التي يصعب تبيان حدودها لعدم وجود علامات على الأرض.

٦١. وأبدى جميع المحاورين المنحدرين من غزة الذين تحدثت معهم البعثة رغبتهم في العمل، بل إنّ العديد من المسؤولين النقابيين وأصحاب مشاريع الأعمال وموظفي الجامعات والمنظمات غير الحكومية المحلية واصلوا العمل بدون أجر. وأشار تقرير المدير العام السنة الماضية إلى انكفاء شبه كامل إلى العمل غير المنظم أو غير مدفوع الأجر في سياق الحرب. وخلال فترة وقف إطلاق النار في مطلع عام ٢٠٢٥، لاح تحسّن طفيف في الأفق. وفي تحدٍ للخوف المخيّم، أعاد بعض المتاجر والورش الصغيرة فتح أبوابه وزُرعت بعض البذور وبدأت الأعمال الأساسية لإصلاح بعض أماكن العمل. واستُؤنفت نوبات التعليم الأساسي وفتحت الجامعات أماكن تعليم مؤقتة.

٦٢. بيد أنّ أماكن العمل كانت غير آمنة في معظم الأحيان وكانت الأجور منخفضة وغير ثابتة. وكانت ندرة الكهرباء والاتصالات والمعدات التي يمكن الاعتماد عليها تعني أنّ عودة العمل الناشئة هذه عرضة لاستئناف الأعمال العدائية في أي وقت، وهو ما حدث في غضون أيام من مغادرة البعثة المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، وعلى خلفية حصار إسرائيلي طويل الأمد وآثار سنوات من حكم الأمر الواقع بقيادة حماس، فإنّ العمال الفلسطينيين في غزة لا يزالون عرضة للاستغلال. أما سيادة القانون - وبالتالي الممارسة الكاملة والفعالة لحقوق العمال - فما فتئت بعيدة المنال.

العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية

٦٣. بقي العمل في إسرائيل متاحاً لعدد محدود فقط من الفلسطينيين في عام ٢٠٢٤. واتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً في ١٥ أيار/ مايو ٢٠٢٤ وضع خطوات رسمية تهدف إلى زيادة عدد العمال الأجانب في وظائف كان يمارسها الفلسطينيون في السابق.[٥١] وفي حين أنّ منظمات أصحاب العمل الإسرائيلية وممثلي الحكومة الإسرائيلية لم يلتقوا بالبعثة مع الأسف، فقد أُحيطت البعثة علماً بأنّ بعض أصحاب العمل الإسرائيليين استمروا في تأييد عودة الفلسطينيين إلى العمل في إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة إلى منظمات العمال مثل الهستدروت ونقابة معاً العمالية. وقامت نقابة معاً بحملة توعية عامة في هذا الصدد خلال عام ٢٠٢٤ وواصلت دعم أعضائها؛ وخطط الهستدروت لاستئناف برامج تدريب العمال الفلسطينيين في عام ٢٠٢٥، مع التركيز على قطاعي الفنادق والصناعة.

٦٤. وفي عام ٢٠٢٤، بات العمال الفلسطينيون متأثرين بشدة بالقرار الذي ينص على إغلاق سوق العمل الإسرائيلية بالكامل في وجههم. ووصف المحاورون الذين سبق لهم العمل في إسرائيل أوضاعهم المالية اليائسة، بعد أن استُنفدت مدخراتهم وشحّت فرص العمل. وأبلغ بعض العمال البعثة بأنهم ما زالوا ينتظرون أن يتلقوا أجورهم المستحقة عن الأسابيع الأخيرة التي عملوا فيها داخل إسرائيل قبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

٦٥. وفي ذاك السياق، كانت مستحقات الضمان الاجتماعي الإسرائيلية بمثابة طوق النجاة. وثمة عدد كبير ولكن غير معروف من العمال السابقين الذين يفترض أنهم بلغوا سن التقاعد وباتوا بالتالي مؤهلين للحصول على الإعانات، لم يحصلوا على استحقاقاتهم بسبب قلة درايتهم على الأرجح.[٥٢] وبعد أن قامت منظمات غير حكومية إسرائيلية بالدفاع عن حقوق العمال، أُعيدت في أواخر عام ٢٠٢٤ مدفوعات الإعانات لبضع مئات من عمال غزة الذين كانت إسرائيل قد توقفت في أواخر عام ٢٠٢٣ عن دفع معاشاتهم التقاعدية وإعاناتهم المتعلقة بإصابات العمل، عن طريق مدفوعات من خلال حسابات مصرفية

---

[٥٠] مسلك، "المنطقة العازلة بين إسرائيل وغزة تواصل التوسع"، ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤ و"تغييرات على المنطقة العازلة في إطار اتفاق وقف إطلاق النار"، ١٥ آذار/ مارس ٢٠٢٥.

[٥١] انظر:

Government of Israel, Decision No. 1752: Efficiency and improvement of supervision and enforcement of the employment of foreign workers and amendment of government decisions (in Hebrew), 15 May 2024.

[٥٢] أشارت تقارير المدير العام على مدار سنوات عديدة إلى قلة عدد الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويتلقون إعانات الشيخوخة والعجز والورَثة من نظام الضمان الاجتماعي الإسرائيلي.

في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، بحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ وفي ظل غياب البدائل، قام نحو ٦١ ٠٠٠ فلسطيني من الذين كانوا يعملون في إسرائيل في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ بإنهاء علاقتهم القانونية مع أصحاب العمل وسحبوا استحقاقاتهم التقاعدية، عوضاً عن انتظار دفع استحقاقاتهم التقاعدية في الوقت المناسب، وكذلك فعل ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني آخرين لم يكونوا يعملون في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.[٥٣] ولكن في ظل الإجراءات المعقدة، غالباً ما كان العمال يستعينون بمحامين من أجل مساعدتهم على سحب استحقاقاتهم، ويخسرون ما يصل إلى ثلثيها لتسديد الأتعاب، فضلاً عن فقدان أمنهم المستقبلي في سن الشيخوخة.

٦٦. وبات العمال الفلسطينيون يسندون أهمية كبيرة للتصاريح القليلة المتاحة التي تخولهم العمل في إسرائيل. وقد أفيد بأنّ حوالي ٨ ٠٠٠ فلسطيني لديهم تصاريح بموجب التعميم الحكومي لعام ٢٠٢٣ الذي يسمح بالعمل في قطاعات محددة غير الزراعة والبناء؛ ويُعتقد أنّ هناك عدداً غير معروف من العاملين في إسرائيل بموجب تصاريح أخرى، بما في ذلك التصاريح الصادرة على ما يبدو عن قوات الأمن. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح للفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية أن يعملوا فيها وفقاً لتقدير منسقي أمن المستوطنات وبدون حقوق عمل واضحة. ويُستحصل على العمل عادة من خلال العلاقات وغالباً ما يكون عملاً هشاً.

٦٧. وثمة عدد كبير من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل بدون تصاريح عمل، وغالباً ما يبقون في إسرائيل متوارين عن الأنظار لعدة أشهر. وقد دفع بعض العمال مبالغ مالية كبيرة للسماسرة أملاً بالحصول على تصاريح طبية أو غيرها من التصاريح غير المتعلقة بالعمل التي تسمح لهم دخول إسرائيل، ولكنّ الرياح لم تجر دائماً كما اشتهت سفنهم. وقد دفع عمال آخرون الأموال لمن يساعدهم على دخول إسرائيل دون تصاريح، باستخدام السلالم والحبال أو العبور من خلال فتحات في الجدار الفاصل أو تهريبهم في سيارات. واعتُقل أكثر من ٤ ٠٠٠ عامل فلسطيني لتواجدهم في إسرائيل دون تصريح خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٥، ورُفعت قضايا جنائية ضد معظمهم؛ وتعرض بعضهم للاحتجاز دون تهم لمدة أيام، وحُكم على آخرين بالسجن لمدة تصل إلى عام واحد.[٥٤] وقد أفاد العمال الذين نجحوا في دخول إسرائيل دون مستندات بأنهم غير مستقرين ويعملون في ظروف عمل سيئة ويتقاضون نصف أجور حاملي التصاريح وغالباً ما تكون وظائفهم في الخفاء لتجنب اكتشافهم.

٦٨. ويسفر اليأس المخيم على العمال الفلسطينيين عن آثار سلبية تحد من قدرتهم على إنفاذ حقوق العمل العائدة لهم في إسرائيل. وبالرغم من انخفاض عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، إلا أنّ جمعية "عنوان العامل" أفادت بأنّ ١٤ عاملاً فلسطينياً لقوا حتفهم في حوادث مهنية في إسرائيل خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل نسبة ٢٠ في المائة من جميع حالات الوفاة المسجلة في أماكن العمل الإسرائيلية. وأشار المحاورون إلى أنّ الفلسطينيين العاملين في إسرائيل لا يقوون على تقديم شكاوى على ظروف العمل السيئة خوفاً من فقدان وظائفهم.

٦٩. وأخيراً، كان لا يزال قيد الاحتجاز في آذار/ مارس ٢٠٢٥ عدد غير معروف من آلاف العمال الفلسطينيين ممن اعتقلتهم قوات الأمن الإسرائيلية أثناء تواجدهم بشكل قانوني في إسرائيل في أواخر عام ٢٠٢٣.[٥٥]

[٥٣] بيانات أرسلتها سلطة السكان والهجرة والحدود الإسرائيلية إلى جمعية "عنوان العامل" رداً على طلب رسمي قدمته هذه المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية للحصول على معلومات بموجب قانون حرية المعلومات، ١٩٩٨.

[٥٤] انظر:
Josh Breiner, "Israel Police Chief Prioritizes Arresting Palestinians Without Permits Over Tackling Serious Crime", *Haaretz*, 26 March 2025.

[٥٥] بتسيلم، *أهلاً بكم في جهنم: تحول السجون الإسرائيلية إلى شبكة من معسكرات التعذيب*، آب/ أغسطس ٢٠٢٤، الصفحة ١٢.

الفصل ٤ - الإدارة السديدة للعمل من أجل بناء القدرة على الصمود والانتعاش

٧٠. لطالما تعاقبت التحديات أمام عملية بناء المؤسسات الفلسطينية في ظل الاحتلال، إلا أنّ التطورات التي وقعت منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ آخذة في تقييد جهود السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين على مستوى لم يسبق له مثيل، أضف إلى ذلك قيود السلطة الفلسطينية منذ فترة طويلة على التدخل في غزة.

٧١. وبعد أن حوّلت السلطة الفلسطينية تركيزها إلى إعداد استجابات الطوارئ للأزمة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتكشف معالمها، لم تعد قادرة على متابعة العمل على أطر السياسات الوطنية الرئيسية مثل برنامج العمل اللائق للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ والاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ على النحو المخطط له. بيد أنها حافظت على بعض التدخلات المتعلقة في الغالب بالاستجابة للأزمة والتخطيط للانتعاش. وتتضمن خطة التنمية والإصلاح التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ مبادرات مخصصة للحماية الاجتماعية والتعليم، بالإضافة إلى التركيز على تعزيز قطاعات الأعمال وتقوية سيادة القانون.[٥٦] بيد أنّ الهشاشة المؤسسية التي تعاني منها السلطة تفرض تحدياً جسيماً أمام تنفيذ هذه الخطة.

المؤسسات الفلسطينية والشركاء الاجتماعيون في الاستجابة للأزمة

٧٢. في أعقاب وقف إطلاق النار في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، سارعت السلطة الفلسطينية إلى إنشاء غرفة عمليات طوارئ من أجل التدخلات في غزة، ضمت الوزارات والمؤسسات الرئيسية في القطاع بهدف تقديم استجابة منسقة للأزمة الإنسانية، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة. ويشرف صندوق التشغيل الفلسطيني الذي تقوده وزارة العمل على تنسيق وتنفيذ برامج العمالة الطارئة في غزة. وقدمت منظمة العمل الدولية دعماً تقنياً حاسماً للصندوق من أجل تنفيذ مبادرة طارئة للعمالة في غزة والضفة الغربية. ومع قدوم شهر آذار/ مارس ٢٠٢٥، كان هذا التعاون قد وفّر أكثر من ١ ٢٠٠ فرصة عمل، معظمها في قطاعات الأشغال العامة والخدمات الصحية والصرف الصحي.

٧٣. ولا تزال الأزمة الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤثر بشكل خطير على قدرة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية على القيام بأنشطتهما ودعم أعضائهما بشكل فعال. وباتت منشآت الشركاء الاجتماعيين إما متضررة أو مدمرة. وشدّد ممثلو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية على أهمية إشراك القطاع الخاص الفلسطيني في تدخلات الطوارئ والانتعاش وإعادة الإعمار ودعوا إلى إنشاء ممر تجاري بين الضفة الغربية وغزة.

الحماية الاجتماعية بوصفها طوق نجاة

٧٤. مع تزايد الفقر بوتيرة متسارعة بسبب الحرب والبطالة المتنامية باطراد، برزت الحاجة بشكل أكبر إلى المساعدة الاجتماعية بوصفها طوق نجاة يمكن التمسك به إلى أن يتعافى سوق العمل، لا سيما في غزة. وقد استفاد من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، الذي أُطلق عام ٢٠١٠، نحو ١١٥ ٠٠٠ أسرة فقيرة حتى الآن. إلّا أنه منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، اقتصرت الدفعات على الضفة الغربية. وفي آب/ أغسطس ٢٠٢٤، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية مخططاً للإعانات الاجتماعية الشهرية الموجهة لكبار السن والأفراد ذوي الإعاقات الشديدة. واعتباراً من شباط/ فبراير ٢٠٢٥، استفاد ١٨ ٢٤٢ مسناً و١٤ ٦٩٧ شخصاً من ذوي الإعاقة في الضفة الغربية من هذا المخطط الجديد.[٥٧] وجرى إعداد مخطط تجريبي صغير النطاق من أجل إيصال هذه الإعانات إلى غزة.[٥٨]

٧٥. وما لم يتحقق الانتعاش الاقتصادي، فلن يكون من الممكن تجاوز مستويات الفقر والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية الحالية. ولكنّ الحاجة ماسة الآن لتوسيع نطاق المساعدة الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر استضعافاً، بمن فيها النساء الأرامل حديثاً وغيرهنّ ممن فقد شبكات دعمه بسبب الحرب في غزة. ولا بدّ من توفير تمويل إضافي من أجل تمكين البرنامج الوطني

[٥٦] انظر:
Prime Minister's Office, "Draft of the First Phase of the 'National Program for Development and Reform'", 28 October 2021.

[٥٧] انظر:
ILO, "ILO ERP Recovery Programme: Progress update on ILO emergency recovery efforts in the Occupied Palestinian Territory", 5.

[٥٨] انظر:
ILO, "Palestinian authority Allocates Domestic Funding for Social Allowances Supporting Persons with Disabilities and Older Persons in the West Bank", 4 December 2024.

للتحويلات النقدية من إيصال دفعات مناسبة ومنتظمة إلى المستفيدين. ويبقى التنسيق الوثيق بين السلطة الفلسطينية والجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم التحويلات الاجتماعية، أمراً بالغ الأهمية لضمان الكفاءة وتجنب تجزئة نظام الحماية الاجتماعية الفلسطيني والاستفادة في الوقت نفسه من الرابط بين العمل الإنساني والتنمية.

٧٦. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٥، أصدر الرئيس عباس قانوناً بمرسوم ينهي الدفعات المقدمة بموجب صندوق رعاية أُسر الشهداء.[٥٩] وسيحل محله تقديم الإعانات الاجتماعية إلى جميع المستفيدين المؤهلين للحصول عليها وفقاً لمجموعة من المعايير القائمة على الاحتياجات، عبر البرنامج الوطني للتحويلات النقدية.

٧٧. وبالإضافة إلى الحاجة الملحة للمساعدة الاجتماعية غير الاكتتابية، فإنّ توسيع نطاق الضمان الاجتماعي الإلزامي ليشمل القطاع الخاص لطالما كان هدفاً قديم العهد. وأفضت عملية مشاورات ثلاثية مكثفة إلى توافق مبدئي على تنقيح قانون الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٢٣. وبمجرد اعتماده ودخوله حيز التنفيذ، فإنه سيطبق تدريجياً تأمين الأمومة والتأمين ضد إصابات العمل والبطالة وإعانات المرض والتأمين الصحي ومعاشات الشيخوخة. وعملية اعتماد القانون المنقح وتنفيذه متوقفة حالياً.

حماية فرص العمل واستحداث فرص جديدة

٧٨. إنّ الحاجة الملحة للاستجابة للمستويات الهائلة من البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست المسوغ المنطقي الوحيد للتدخلات الرامية إلى تحقيق انتعاش غني بالوظائف. فمن خلال المساهمة في إعادة الإعمار، ستعود قدرة النساء والرجال الفلسطينيين على تأدية أدوارهم، وهو هدف أكّد المحاورون على أهميته بوصفه أساسياً لبناء قدرتهم على الصمود وتهيئة مستقبل مستدام. وأوضح محاورون من غزة للبعثة أنّ العمل هو أيضاً وسيلة للمساهمة في مجتمعهم والحفاظ على الأمل والإحساس بهدف منشود.

٧٩. وثمة العديد من المؤسسات التي ترمي إلى دعم استحداث الوظائف في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وفّر صندوق التشغيل الفلسطيني في عام ٢٠٢٤ حوالي ٤٤٠٠ فرصة عمل وتدريب مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى دعم حوالي ٣٦٠ مشروعاً صغيراً. ونفذت هيئة العمل التعاوني برنامج دعم في حالات الطوارئ لصالح الجمعيات التعاونية في غزة المتضررة بفعل الحرب. واستمر صندوق "استدامة بلاس" الذي أنشأته سلطة النقد الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ في تقديم الدعم المالي إلى منظمي المشاريع بهدف ضمان استمرارية الأعمال ومنع الفصل من العمل ودعم مشاريع جديدة تولد فرص العمل. وبحلول آذار/ مارس ٢٠٢٥، كان قد دعم ٢٠٠ مشروع بتمويل بلغ ٣٥٧ مليون شيكل.[٦٠]

٨٠. وخلّفت الحرب في غزة آلاف الأشخاص المصابين بإعاقات شديدة، الذين لا يحتاجون فقط إلى المساعدات الغذائية والدعم المالي والعناية الطبية والنفسية، بل يحتاجون كذلك إلى إعادة التأهيل والإدماج في سوق العمل.[٦١] وبالإضافة إلى مدفوعات المساعدة الاجتماعية المتوخى إيصالها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة، تعكف وزارة العمل على تعزيز الاستثمارات في الإلمام بالمهارات الرقمية، مما يمكن أن يتيح فرصاً جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة تمكنهم من الحصول على وظائف في الاقتصاد الرقمي العالمي.

٨١. أما معدّل مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة، الذي ما فتئ منخفضاً باستمرار، فيُحتمل أن يصبح أكثر ترسخاً بسبب الحرب في غزة وما يرتبط بها من تصاعد العنف القائم على نوع الجنس وزيادة القيود التي تفرضها قوات الأمن الإسرائيلية على حركة التنقل في الضفة الغربية وتفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية. وقد أوصى محاورو البعثة بالاستفادة الكاملة من مساهمات المرأة في سياق الانتعاش وإعادة الإعمار، بما في ذلك تشجيع توظيف الخريجات في التخصصات التقنية وتعزيز المهارات الرقمية وزيادة دعم صاحبات المشاريع وضمان الحصول على التمويل ومعالجة نقص خدمات الرعاية.

٨٢. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور حاسم بوصفها صاحب عمل، لا سيما بالنسبة إلى النساء الفلسطينيات اللاتي يعمل العديد منهنّ في مؤسساتها التعليمية والصحية. ويبلغ عدد موظفي الأونروا في غزة وحدها نحو ١٨٠٠٠ موظف ومقاول، تعيل أجورهم أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص.[٦٢] وفي نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، دخل تشريع إسرائيلي حيز التنفيذ يمنع الأونروا من العمل داخل إسرائيل ويحظر على السلطات

[٥٩] وكالة وفاء الإعلامية، "الرئيس محمود عباس يصدر قانوناً بمرسوم ينص على إعادة هيكلة نظام الرعاية الاجتماعية"، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

[٦٠] بلاغ من سلطة النقد الفلسطينية، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٢٥.

[٦١] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢٤٥ - قطاع غزة" ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

[٦٢] انظر: UN News, "How has the war in Gaza affected UNRWA's ability to support Palestinians?", 6 November 2024

الإسرائيلية أي تواصل معها.[٦٣] ومع تسارع خطوات إنفاذ التشريع، باتت عمليات الأونروا تتعرض للتهديد بشكل متزايد، بما في ذلك دورها كصاحب عمل يسهم في الأمن الاقتصادي للأسر الفلسطينية.

دعم التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين

٨٣. في سياق الأزمة الاقتصادية الراهنة، لم تعد التدخلات الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ملحّة فحسب، بل باتت استراتيجية للغاية. وقد باتت معظم مراكز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في غزة متضررة أو مدمرة. أما المدارس التي ما زالت قائمة فإنها تُستخدم في الغالب الآن كملاجئ للأشخاص النازحين داخلياً.[٦٤]

٨٤. وبالإضافة إلى الارتقاء بمهارات العمال وإعادة اكتسابها من أجل مساعدتهم على العودة إلى سوق العمل، ستكون معالجة الانقطاع عن التعليم والتدريب أمراً بالغ الأهمية للشابات والشبان في غزة والضفة الغربية الذين سيبحثون عن عمل لأول مرة. ومن شأن توفير فرص التدريب للشباب المتأثرين بالنزاع أن يدعمهم في تجاوز محنتهم والتخطيط للمستقبل.

٨٥. وشدد محاورو البعثة على أنّ إعادة الإعمار تتطلب إعادة تأهيل التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وتحديثهما والتدريب على المهن والحرف المرتبطة بهما. ودعا التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات إلى توفير التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية والطاقة المتجددة.[٦٥] وسيتعين أن يؤدي القطاع الخاص ونقابات العمال دوراً رئيسياً في تحديد الفجوات في المهارات وجعل التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين لافتين لاهتمام الطلاب والمعلمين وقطاعات الأعمال على السواء. ومن شأن تركيز المناهج الدراسية على الكفاءات اللازمة لتأسيس قطاعات الأعمال وإدارتها أن يساعد في إنشاء منشآت ناجحة.

إصلاح قانون العمل وإنفاذ حقوق العمال

٨٦. بالرغم من السياق العام غير المؤاتي، واصلت وزارة العمل مشاوراتها مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال من خلال آليات الحوار الاجتماعي القائمة، سعياً نحو إتمام عملية إصلاح قانون العمل. ولم يجر التوصل بعد إلى اتفاق بشأن العديد من جوانب الإصلاح، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالفصل من العمل وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتعويض نهاية الخدمة وحماية الأمومة. ومن شأن تكثيف الحوار الاجتماعي أن يؤدي دوراً حاسماً في إيجاد حلول يقبلها جميع الأطراف. ولا تزال الإصلاحات التشريعية الأخرى معلقة، بما في ذلك تعزيز الحماية القانونية من التمييز والعنف والتحرش، وإصلاح قانون نقابات العمال.

٨٧. وما زالت إدارات تفتيش العمل تؤدي مهامها في الضفة الغربية، وإن كان ذلك على نطاق محدود. وبالإضافة إلى عدم وجود أعداد كافية من المفتشين والمركبات، أدى عجز السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب موظفيها بالكامل وتقليص ساعات عمل موظفي الخدمة المدنية، إلى انحسار نطاق أنشطة تفتيش العمل. وواصلت مفتشيات العمل إرسال القضايا إلى المحاكم، ولكنّ المحاكم غير قادرة على النظر فيها في الوقت المناسب. أما الهدف المتمثل في إنشاء محاكم عمل مخصصة بغية تعزيز الوصول إلى قضاء العمل، فلا يزال على جدول أعمال وزارة العمل.

٨٨. وفي غزة، يؤدي غياب إدارة عمل ومؤسسات إدارة سديدة فاعلة إلى إعاقة حماية حقوق العمال. وفي السياق الراهن، يطرح هذا الأمر بدوره تحديات أمام التصدي لتزايد خطر عمل الأطفال. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن ذويهم في غزة - الذين هم عرضة أكثر من غيرهم لممارسات عمل الأطفال - يتراوح بين ١٧ ٠٠٠ و١٨ ٠٠٠ طفل.[٦٦]

---

[٦٣] بيان صحفي صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعرب فيه عن قلق بالغ بشأن اعتماد التشريع: انظر:
"Security Council Press Statement on United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in Near East (UNRWA)", 30 October 2024.

[٦٤] البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، *تقييم مرحلي سريع للأضرار والاحتياجات في غزة والضفة الغربية*، الفقرتان ٢٤ و٩٧.

[٦٥] *تقييم مرحلي سريع للأضرار والاحتياجات في غزة والضفة الغربية*، الصفحة ٥٧.

[٦٦] *تقييم مرحلي سريع للأضرار والاحتياجات في غزة والضفة الغربية*، الفقرة ٢٤.

الفصل ٥ - عمال الجولان السوري المحتل

٨٩. احتلت إسرائيل الجولان السوري عام ١٩٦٧ وقامت بضمّه في عام ١٩٨١. وينصّ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٩٧ (١٩٨١) على أنّ قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وفي ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل مجدداً إلى أن تكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وأن تكف بشكل خاص عن إقامة المستوطنات.[٦٧]

٩٠. وعلى مدار عام ٢٠٢٤ وفي مطلع عام ٢٠٢٥، تأثر العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل بالأعمال العدائية عبر الحدود على امتداد الحدود الإسرائيلية اللبنانية، فضلاً عن التطورات في الجمهورية العربية السورية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت القوات الإسرائيلية المنطقة منزوعة السلاح الفاصلة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، منتهكةً بذلك اتفاقية فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤.[٦٨] وفي مخالفة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٧٦٦ (٢٠٢٤)، أقامت السلطات الإسرائيلية مواقع عسكرية في المنطقة العازلة[٦٩] وأشارت إلى أنّ القوات الإسرائيلية ستبقى إلى أجل غير مسمى، متذرعةً بالمخاوف الأمنية والحاجة إلى حماية القرى الإسرائيلية والدرزية في المنطقة وما حولها.[٧٠] وتشير التقارير إلى أنّ العمال وأصحاب العمل وغيرهم من المدنيين المقيمين في المنطقة العازلة يُفرض عليهم حظر التجول وقيود على حرية التنقل ويتعرضون لتدمير البنية التحتية والتهجير القسري وتقييد الوصول إلى أراضيهم.[٧١]

٩١. كذلك، صادقت السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ على ميزانية قدرها ٤٠ مليون شيكل (١١ مليون دولار أمريكي) من أجل زيادة المستوطنات في الجولان السوري المحتل، مما مثّل تعديلاً على خطة سبق أن أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠٢١ كانت تهدف إلى القيام باستثمارات كبيرة في المنطقة بغية مضاعفة عدد المستوطنين بحلول عام ٢٠٢٧.[٧٢] وفي بداية عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي سكان الجولان السوري المحتل ٥٦ ٩٠٠ نسمة، منهم ٢٨ ٨٠٠ شخص من المستوطنين و٢٧ ٤٠٠ شخص من المواطنين السوريين.[٧٣] ويشكل هذا العدد تحولاً عن العدد المسجل في العام السابق حين بلغ عدد المستوطنين ٢٧ ٠٠٠ شخص وكان مساوياً لعدد السوريين.[٧٤]

٩٢. وفي عام ٢٠٢٤، ظلت مشاركة السوريين في القوى العاملة في الجولان السوري المحتل مقيّدة بفعل التحديات الهيكلية ومحدودية الفرص الاقتصادية، لأسباب منها الوضع الأمني الذي أثر بشدة على السياحة بوجه خاص. وكان معدل مشاركة السوريين في القوى العاملة يقدّر بنسبة ٥٢,٣ في المائة، وبلغت نسبة البطالة ٤,٠ في المائة.[٧٥]

٩٣. وبلغ معدل مشاركة الرجال السوريين في القوى العاملة نسبة ٦٤,٧ في المائة - وهي نسبة تفوق بنحو ١,٧ مرة نسبة مشاركة النساء السوريات، البالغة ٣٧,٩ في المائة. وكان عمل النساء السوريات يتركز بالدرجة الأولى في العمالة بأجر (٩٣ في المائة)، ومعظمه في قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. وكانت نسبة الرجال العاملين بأجر أقل (٦٦ في المائة)، في حين كانت نسبة ٣٤ في المائة المتبقية تعمل لحسابها الخاص أو كصاحب عمل. وكان الرجال السوريون موزعين على نطاق أوسع في مختلف القطاعات، بما في ذلك في قطاع البناء (٣١ في المائة) والتصنيع (١٣ في المائة) والزراعة (١٠ في المائة).

---

[٦٧] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجولان السوري المحتل، القرار ٧٩/٩٠، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، الفقرة ٢.

[٦٨] انظر: UN, "Daily Press Briefing by the Office of the Spokesperson for the Secretary-General", 9 December 2024

[٦٩] انظر: Yaniv Kubovich and Avi Scharf, "Satellite Images Reveal Israel Built Seven Outposts in Syria", *Haaretz*, 18 February 2025

[٧٠] انظر: Emanuel Fabian, "Defense Minister, in Syria Buffer Zone, Says IDF to Stay Indefinitely", *Times of Israel*, 28 January 2025

[٧١] انظر، على سبيل المثال: المرصد، "الجولان السوري - الاحتلال المنسي مرتين: يجب احترام حقوق السوريين في الجولان"، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

[٧٢] انظر:
Jonathan Lis and Adi Hashmonai, "Netanyahu's Plan to Develop Golan Heights Is Actually an Amendment to a Decision by the Bennett Gov't", *Haaretz*, 17 December 2024.

[٧٣] انظر: Israeli Central Bureau of Statistics (CBS), "Population – Statistical Abstract of Israel 2024, No. 75", 2 July 2024

[٧٤] لغايات تحليل البيانات، جرى استخدام فئة "العرب" في إحصاءات السكان كي تمثل المواطنين السوريين في الجولان.

[٧٥] انظر:
CBS, Israel Labour Force Survey data on the Golan, as communicated by the CBS via email to the mission on 20 March 2025.

٩٤. ولا يزال معبر القنيطرة مغلقاً منذ عام ٢٠١٣، مما يقيّد حركة السلع والأشخاص بين الجولان السوري المحتل والجمهورية العربية السورية. وبعد دخول القوات الإسرائيلية إلى المنطقة العازلة، سمحت السلطات الإسرائيلية لزعماء الطائفة الدرزية من الجمهورية العربية السورية بدخول الجولان السوري المحتل لأغراض الحج.[٧٦] كما ناقشت السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير تسمح للسوريين المقيمين في المنطقة العازلة بدخول الجولان السوري المحتل من أجل العمل في الزراعة والبناء في المستوطنات.[٧٧]

[٧٦] انظر: *Times of Israel*, "'New Chapter': Syrian Druze Clerics Enter Israel for First Pilgrimage Since 1948", 14 March 2025

[٧٧] انظر: *Times of Israel*, "IDF Reportedly Offering Syrians from Buffer Zone Work in Israel", 25 February 2025

الفصل ٦ - نحو برنامج من أجل الوظائف في فلسطين

٩٥. تدمرت غزة تدميراً شبه كامل. وانهار الاقتصاد وندرت الوظائف وباتت حقوق العمل مجرد سراب. ولم تكن الضفة الغربية بمنأى عن دوامة العنف المتصاعد والكساد الاقتصادي وفقدان الوظائف. وشدد الاحتلال قبضته وباتت المستوطنات تتوسع. وشهدت الأرض الفلسطينية المحتلة انهياراً اقتصادياً واجتماعياً في جميع زواياها.

٩٦. بيد أنه في ظل هذا السياق القاتم، لا بدّ من التحلي بالأمل والنظر إلى الأمام والتخطيط لمستقبل أفضل. ومن الضروري الحرص على أن يكون الانتعاش في فلسطين غنياً بفرص العمل وقائماً على الحقوق، وأن يتمكن الفلسطينيون من المساهمة بشكل كامل في إعادة الإعمار وأن يستفيد العمال وأصحاب العمل وأسرهم على نحو عادل من استعادة سوق العمل.

٩٧. ولن يتحقق الانتعاش الفعلي إلّا إذا توقف العنف وأُفرج عن جميع الرهائن المتبقين. ولا غنى عن التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع بغية ضمان أن تثمر جهود الانتعاش والتنمية نتائج مستدامة وشاملة. ولا يمكن إتاحة فرص مستدامة لإعادة الإعمار المتمحور حول الإنسان وانتعاش سوق العمل سوى بالمضي قدماً بالاستناد إلى المبادئ القيّمة المتمثلة في العدالة الاجتماعية والحوار الاجتماعي.

٩٨. وينبغي إسناد الأولوية للنقاط العشر التالية من البرنامج بغية دعم الانتعاش القائم على فرص العمل. وكل نقطة منها لا تقل أهمية عن الأخرى؛ وهي غير مرتبة ترتيباً هرمياً. والأهم من ذلك، أنّ البرنامج المقترح يكّمّل خطط الانتعاش وإعادة الإعمار الحالية ويسعى إلى وضع اعتبارات العمل في مقدمة عمليات التخطيط والبرمجة المستقبلية بحيث يمكن إتاحة أكبر قدر من فرص العمل وحماية الحقوق وتحقيق العمل اللائق.

٩٩. ومنظمة العمل الدولية على أتمّ الاستعداد لتعزيز نقاط البرنامج الواردة أدناه وحشد الموارد لتنفيذها وتقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير خدمات المساعدة الإنمائية. وكي يكون الدعم فعالاً، سيقتضي الأمر إتاحة وصول دون قيود وتعاون تام من جميع الأطراف.

١٠٠. **استعادة العمالة على نحو سريع في الزراعة والرعاية الصحية والتعليم في غزة:** يجب إعادة سُبل الوصول إلى الغذاء والصحة والمدارس على جناح السرعة في المراحل الأولى من الانتعاش. وينبغي تقديم المساعدات المالية من أجل إصلاح أو استبدال الأصول الزراعية والسمكية المتضررة أو المدمرة، كما ينبغي ضمان الوصول إلى مناطق صيد الأسماك والأراضي الزراعية على نحو مناسب. وقد عانى قطاعا الصحة والتعليم معاناة كبيرة أثناء الحرب، وباتت البنية التحتية في هذين القطاعين أنقاضاً الآن. ومن شأن الاستثمارات في هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة ورفع القيود عن إدخال الإمدادات أن يتيح استحداث قدر كبير من فرص العمل.

١٠١. **جعل إعادة إعمار البنية التحتية غنية بالوظائف:** بمجرد أن تبدأ عملية إزالة الأنقاض وإعادة الإعمار بشكل فعلي، سيكون من الواجب إرساء التوازن الصحيح بين رأس المال وكثافة اليد العاملة. ويجب أن تُسند عملية إعادة إعمار البنية التحتية الأولوية للعمال والمقاولين الفلسطينيين المحليين وأن تستخدم، قدر الإمكان، المواد من مصادر محلية وأن تزيد روابط سلسلة التوريد والإمداد مع الضفة الغربية. وثمة إمكانية لاستحداث نحو ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة في قطاع البناء،[٧٨] تصاحبها آثار تحفيزية عظيمة في أنشطة ثانوية. ومن الضروري تعزيز المهن عبر التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين من أجل دعم جهود إعادة الإعمار. وينبغي الاسترشاد بالتجارب العالمية المستقاة من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الأزمات وما بعد النزاعات، في وضع برامج للبنية التحتية تكون كثيفة العمالة وقابلة للتطوير - بما يضمن أجوراً عادلة ومعايير مدروسة للسلامة والصحة المهنيتين - دون إبطاء سرعة تنفيذ المشاريع.

١٠٢. **دعم القطاع الخاص:** تكبّد القطاع الخاص خسائر يندى لها الجبين منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، سواء من حيث الأصول المدمرة أو المتضررة أو من حيث خسارة الإيرادات. وينبغي أن يؤدي القطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، دوراً رئيسياً في جهود إعادة الإعمار وإعادة تأهيل سوق العمل. وسيكون من الضروري تقديم المساعدة المالية على هيئة ضمانات قروض وإتاحة الوصول إلى خطوط ائتمان ميسورة التكلفة وإزالة الحواجز المكلفة أمام الوصول إلى الموردين والأسواق من أجل تسهيل الانتعاش السريع للقطاع الخاص.

[٧٨] انظر: Arab States, "Early Recovery, Reconstruction, and Development of Gaza", 56

١٠٣. **دعم تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية:** لطالما كان تمثيل المرأة في سوق العمل الفلسطيني تمثيلاً ناقصاً وكان عملها يتركّز في قطاعات قليلة مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقد حان الوقت لإزالة العوائق الموجودة في القانون والممارسة أمام دخول المرأة في عالم تنظيم المشاريع والعمالة. وفي المتوسط، تتسم النساء الفلسطينيات بأنهنّ على مستوى عالٍ من التعليم، إذ إنّ عدد النساء الخريجات من المدارس الثانوية أو الجامعات أعلى من عدد الرجال. وتقتضي إعادة الإعمار الاستفادة من هذه المهارات.

١٠٤. **توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:** باتت شريحة كبيرة من السكان الفلسطينيين مصنفة حالياً في فئة الفقراء. والعديد منهم بحاجة إلى مساعدة نقدية عاجلة. وتشتد الحاجة إليها بين الفئات المتضررة بالحرب، مثل الأطفال والأسر المعيشية التي يقودها أحد الوالدين بمفرده والأشخاص ذوي الإعاقة. ولا بدّ من توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية الحالية إلى حد كبير، وهذا يتطلب دعماً قوياً من جانب الجهات المانحة. ومن جهة أخرى، فإنّ الجهود الرامية إلى تغطية عمال القطاع الخاص بالضمان الاجتماعي تعطلت منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. ومن الضروري عودة الزخم من أجل الإصلاح وتنفيذ المبادرة التي ما فتئت طور الإعداد منذ أكثر من عشر سنوات، كي تؤتي ثمارها. وسيكون من المهم إرساء الحوار الثلاثي وبناء التوافق من أجل نجاح هذا المسعى. وفي حال نُفذت الإصلاحات على النحو الصحيح، سيستفيد منها العمال والقطاع الخاص على السواء.

١٠٥. **منع عمل الأطفال:** عادةً ما كانت معدلات عمل الأطفال منخفضة نسبياً في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان التحلي بثقافة التعليم والتدريب والتركيز عليهما بمثابة رادع مهم. وثمة مخاوف من ارتفاع مستوى عمل الأطفال فور الدخول في مرحلة ما بعد الأزمة. وينبغي أن تسير على وجه الإلحاح إعادة إنشاء المدارس وإعادة إعمار البنية التحتية ومنع عمل الأطفال جنباً إلى جنب في عملية إعادة إعمار غزة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لآلاف الأطفال الذين باتوا مؤخراً في عداد الأيتام.

١٠٦. **تعزيز الإدارة السديدة للعمل:** ينبغي استكمال إصلاح قانون العمل، وهي عملية ما زالت جارية منذ سنوات. كما ينبغي أن تستند عملية إعادة تشغيل سوق العمل الفلسطيني في سياق الانتعاش وإعادة الإعمار إلى أساس قانوني متين ومُحدَّث إلى جانب إدارة فعالة للعمل وآليات لتسوية المنازعات والإنفاذ. ويأتي على القدر نفسه من الأهمية إسناد الأولوية لتعزيز المؤسسات المعنية بخدمات سوق العمل. ومن الحاسم وجود إدارة سديدة مجدية للعمل تعتمد على منظمات قوية وممثلة لأصحاب العمل وللعمال وعلى المشاورات الثلاثية الفعالة، من أجل الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

١٠٧. **تسهيل دفع معاشات التقاعد عبر الخط الأخضر:** ساهم مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل في صندوق التقاعد الإسرائيلي على مدى عقود من الزمن. وثمة العديد من العمال أو ورثة العمال الذين يحق لهم الحصول على دفعات الإعانات الشهرية المنتظمة ولكنهم لا يحصلون عليها. وتدير المعاشات حالياً منظمة "أميتيم"، وهي منظمة إسرائيلية مكلفة من قبل الحكومة. ولا يزال النظام الذي تسير عليه مبهماً وضعيف الأداء. وينبغي تيسير تحويل الإعانات المستحقة عبر الخط الأخضر على نحو نشط من خلال التواصل مع المستفيدين ودعمهم. ومعاشات التقاعد هي مبالغ مستحقة لدافعي الاشتراكات السابقين. ومن شأنها أن توفر دعماً حاسماً لدخل الأسر في الضفة الغربية وغزة وأن تساعد في التخفيف من حدة الفقر وتعزز جهود الانتعاش من الناحية المالية.

١٠٨. **إعادة فتح سوق العمل الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين:** لا تزال سوق العمل الإسرائيلية مغلقة في وجه عدد كبير من العمال الفلسطينيين منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وباتت آثار فقدان الدخل واضحة على الأسر المعيشية في الضفة الغربية. ولم يجد العديد من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل أي عمل بديل وتراكمت عليهم الديون. وفي إسرائيل، ثمة نقص حاد في اليد العاملة في العديد من القطاعات. ومن شأن فتح المعابر ووقف الممارسات غير القانونية التي يقوم بها سماسرة التصاريح أن يعود بالفائدة على الطرفين.

١٠٩. **رفع القيود عن حركة التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة:** تسبب القيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص، سواء في غزة أم في الضفة الغربية، عرقلة النشاط الاقتصادي بالكامل. ولا بدّ من إتاحة الوصول إلى الأسواق والموارد الإنتاجية، لا سيما الأراضي والمياه، كي يتحقق أي توسع مستدام في الاستثمار الخاص واستحداث فرص العمل.

مرفق - قائمة محاوري البعثة

السلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة الأخرى

وزارة العمل

السيدة إيناس العطاري دحادحه، الوزيرة
السيد رامي مهداوي، الوكيل المساعد للتعاون الدولي
السيد عبد الكريم مرداوي، مدير عام وحدة تنظيم العمل الخارجي
السيد فراس أبو حماد، مدير عام الإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية
السيد وليد البايض، مدير عام الإدارة العامة لعلاقات العمل
السيدة دانا إسماعيل، مستشارة الوزيرة

وزارة الشؤون الخارجية

السيد عمر عوض الله، سفير، الشؤون متعددة الأطراف، رئيس إدارة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة سماح حمد، الوزيرة
السيد طه الإيراني، نائب الوزيرة
السيدة منال أبو رمضان، مدير عام التخطيط
السيدة رنا رياضي، مستشارة الوزيرة

وزارة شؤون المرأة

السيدة منى الخليلي، الوزيرة
السيدة شرين أبو الرب، مديرة دائرة العلاقات العامة
السيد حنا نخلة، مستشار الوزير
السيد إسماعيل حماد، مستشار الوزيرة

وزارة التربية

السيد وسام نخلة، مدير عام الأبنية - الضفة الغربية
السيد زياد أبو مصطفى، عضو لجنة التدخلات الحكومية، قطاع التربية في غزة

سلطة النقد الفلسطينية

السيد يحيى شنار، المحافظ
السيد رافع إمريش، رئيس وحدة إدارة الاحتياطي

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيد جواد الصالح، رئيس الشؤون الإحصائية
السيد محمد قلالوة، مدير عام دائرة الإحصاءات الاقتصادية
السيدة سهى كنعان، مديرة دائرة إحصاءات العمل
السيد أحمد عمر، مدير دائرة التحليل والتنبؤ

الصندوق الفلسطيني للتشغيل

السيد محمد أبو زعيتر، نائب الرئيس - غزة
السيدة مجد اشتاوي، منسقة المشاريع - الضفة الغربية

هيئة العمل التعاوني

السيدة بنان طنطور، رئيسة الهيئة والمستشارة القانونية للهيئة
السيد ربيع القاسم، رئيس وحدة السياسات والتخطيط في الهيئة

الملتقى الوطني الديمقراطي

السيد ناصر القدوة، الرئيس

مؤسسة التمكين الاقتصادي (تمكين)

السيد أحمد مجدلاني، الرئيس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينيين

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعيد، الأمين العام
السيد محمود الحواشين، أمين الخزينة، رئيس وحدة الخدمات العامة
السيد سامح الجباري، رئيس منظمة نقابات العمال
السيد خالد بركات، رئيس وحدة الحد الأدنى للأجور
السيد عبد الحكيم شيباني، مستشار وحدة الشؤون القانونية، نقابة العمل في جنين ومنسّق وحدة الإعاقة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد بشير السيسي، عضو في الأمانة العامة، رئيس النقابة العامة لعمال الخدمات العامة
السيد زكي خليل، عضو في الأمانة العامة، رئيس النقابة العامة لعمال النسيج
السيد طارق الهندي، عضو في الأمانة العامة، رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة
السيد سلامة أبو زعيتر، عضو في الأمانة العامة، رئيس الاتحاد العام للخدمات الصحية
السيد وائل خلف، عضو في الأمانة العامة، نائب رئيس نقابة موظفي القطاع العام
السيدة اعتماد أبو جلالة، رئيسة اللجنة النسائية، رئيسة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عبده إدريس، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، رئيس غرفة الخليل
السيد جمال جوابره، الأمين العام

غرفة جنين

السيد ذوقان أبو بكر، رئيس الغرفة
السيد مصطفى السايس، نائب الرئيس
السيد محمد كامل، المدير العام
السيد ثائر عباهره، الأمين
السيد محمد خمايسة، أمين الصندوق

غرفة نابلس

السيد سميح المصري، رئيس الغرفة

غرفة الخليل

السيد تيسير الحميدي، رئيس الغرفة

غرفة غزة

السيد عائد أبو رمضان، رئيس الغرفة
السيد نبيل شراب، مجلس الإدارة
السيد فيصل الشوا، مجلس الإدارة
السيد ماهر الطبّاع، المدير العام
السيد صلاح المقادمة، أمين الصندوق
السيد حسام الحويطي، نائب أمين الصندوق
السيد رياض السوافيري، نائب أمين السر
السيد خليل عطاالله، مدير العلاقات العامة

غرفة شمال غزة

السيد بهاء الأموي، أمين السر

غرفة خان يونس

السيد خيري المصري، رئيس الغرفة

غرفة رفح

السيد فتحي قشطة، رئيس الغرفة
السيد عبد الله السطري، نائب الرئيس

غرفة دير البلح

السيد محمد التلباني، رئيس الغرفة

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والجهات المعنية الأخرى

مركز الأبحاث الفلسطيني

السيد محمد أشتية، رئيس، رئيس وزراء سابق، عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، رئيس الجمعية والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد عمار الدويك، المدير العام

مركز الميزان لحقوق الإنسان – غزة

السيد سمير زقوت، نائب المدير

مؤسسة الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام
السيد تحسين عليان، مدير البرامج
السيد مراد جاد الله، رئيس دائرة الرصد والتوثيق

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

السيد خليل الشقاقي، مدير

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

السيد أمجد الشوا، المدير التنفيذي
السيد محمود حمادة، منسق الأنشطة التوعوية

رابطة وكالات التنمية الدولية – غزة

السيدة ترنيم حماد، نائب منسق الشؤون الإنسانية

مركز شؤون المرأة – غزة

السيدة آمال صيام، مديرة

حاضنة يوكاس التكنولوجية، غزة

السيد محمد مشتهى، نائب الرئيس لشؤون العلاقات الخارجية

جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الأسماك – غزة

السيد مروان بكر، مدير

الجمعية التعاونية للتنمية الزراعية والبيئية

السيد جهاد الكفارنة، رئيس

الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات

السيدة انتصار الوزير، الرئيسة
السيدة خولة الأزرق، عضو في الأمانة العامة، منسقة اللجنة الاقتصادية
السيدة دلال سلامه، عضو في الأمانة العامة

منتدى سيدات الأعمال

السيدة شيرين الشلة، رئيسة مجلس الإدارة

مركز دراسات المرأة

السيدة سما عويضة، مديرة

مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسقة المشاريع والعلاقات الخارجية

اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

السيدة رندة عبد ربه/ زين، مديرة

أصحاب العمل

أصحاب عمل من الضفة الغربية

السيد أيمن الحرباوي، صاحب مؤسسة، شركة الحرباوي للاستثمار والتجارة الدولية
السيد عبد الرحمن أبو فخيدة، صاحب مؤسسة، شركة للسيارات الفاخرة
السيد بسام أبو علان، صاحب مؤسسة، مؤسسة ابن النفيس للعيون
السيد مصطفى السايس، صاحب مؤسسة، شركة النخيل للبناء

أصحاب عمل من جنين

السيد رياض ثاهر، صاحب مؤسسة، مؤسسة الثاهر لمستحضرات التجميل
السيد فراس الشافي، صاحب مؤسسة، مجموعة السنافر العالمية
السيد بشير سليمان، صاحب مؤسسة، مؤسسة العجوي لتجارة السيارات الحديثة
السيد بلال جمل، صاحب مؤسسة، مجموعة الجمل
السيد وائل عبيد، صاحب مؤسسة، Uni Minder for General Trading Co.

أصحاب عمل من غزة

السيد حامد حبوش، صاحب مؤسسة، مواد التنظيف
السيد مدين أبو حميد، صاحب مؤسسة، مواد غذائية
السيد معين أبو الخير، صاحب مؤسسة، سياحة
السيد صلاح أبو حصيرة، صاحب مؤسسة، سياحة

العمال[1]

عمال من الضفة الغربية

السيدة م.أ.، مزارعة
السيدة س.ح.، مزارعة
السيد م.أ.، عامل في قطاع البناء
السيد أ. ت.، عامل في قطاع البناء
السيد س.ح.، عامل في قطاع البناء
السيد إ. أ.، عامل في قطاع البناء
السيد ك. ج.، عامل في قطاع البناء
السيدة ت. س.، عاملة منزلية
السيدة س. ف.، عاملة في خدمات غسل الملابس وتجفيفها وكيها

عمال من غزة

السيد م. ن.، عامل في قطاع البناء
السيد أ. ك.، سبّاك
السيد أ. ك.، عامل في قطاع الخدمات العامة

[1] جرى تزويد البعثة بالأسماء الكاملة لجميع الرجال والنساء الذين التقت بهم ولكنها اختارت إدراج الأحرف الأولى فقط من أسماء الألقاب في قائمة المحاورين.

السيدة إ. ك.، عاملة في تصميم وخياطة الملبوسات
السيد م. ت.، عامل في صناعة الألومنيوم

المؤسسات الإسرائيلية

منظمات العمال الإسرائيليين

الهستدروت – الاتحاد العام للعمال في إسرائيل

السيد بيتر ليرنر، مدير عام قسم العلاقات الدولية
السيدة أفيتال شابيرا شابيرو، مديرة العلاقات الدولية

معاً – جمعية العمال

السيد عساف أديف، المدير التنفيذي
السيدة روني بن افرات، مديرة الموارد
السيدة عبير جبران، محامية في فرع القدس
السيد إيريز فاغنر، سكرتير فرع القدس

منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية وأصحاب المصلحة الآخرين

كاف لاوفيد

السيد أوهاد عمار أحد، المدير التنفيذي
السيدة سمر بيضون، مديرة دائرة التنمية والتقييم
السيدة ديانا بارون، رئيسة دائرة السياسات والبحوث
السيد عائلاد كاهانا، رئيس دائرة الشؤون القانونية

ماتشسوم واتش – نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان

السيدة سيلفيا بيترمان، متطوعة

جيشاه – مسلك

السيدة ريبيكا ميتزر، مديرة العلاقات الدولية

المساعدة القانونية للفلسطينيين (LEAP)

السيد كينيث مان، مؤسس مشارك
السيدة مور سوكر، مؤسس مشارك

الاجتماعات الفردية الأخرى

السيدة معيان نيزنا، محاضرة، معهد القانون والعدالة الاجتماعية، جامعة ليفربول

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة كيمبرلي ليتز، القائم بأعمال رئيس المكتب
السيد ريني نيجانوي، القائم بأعمال رئيس مكتب غزة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد بن مجيكودونمي، رئيس الموظفين، عمّان
السيد رولاند فردريك، مدير شؤون الأونروا، الضفة الغربية
السيد سام روز، النائب الأول لمدير شؤون الأونروا، غزة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيدة ربا العظم، محللة البرنامج، مختبر الاستكشاف
السيدة هلا عثمان، محللة البرنامج، غزة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

السيد أرتور أيفازوف، رئيس السياسة الاجتماعية، غزة
السيد ليفي ماندیفانزيرا، أخصائي السياسة الاجتماعية، غزة
السيدة حسنه أبو عويضة، موظفة في البرنامج، غزة

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيد أجيث سونغاي، رئيس المكتب
السيدة آنا ماريا سيسانو، رئيسة قسم الرصد
السيدة يو كانوسو، رئيسة المكتب الفرعي في غزة

دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (UNMAS)

السيد لوك دايفيد إيرفينغ، رئيس

برنامج الأغذية العالمي

السيدة جاين وايت، رئيسة البرنامج
السيد رياض كتخودا، رئيس الحماية الاجتماعية

البنك الدولي

السيد ستيفان إمبلاد، المدير القطري
السيد جاك راندولف، منسق البرنامج القطري
السيدة سحر نجم، كبيرة أخصائيي التنمية الاجتماعية
السيد ميشال زيني، كبير الأخصائيين الاقتصاديين

صندوق النقد الدولي

السيد توبياس روا، ممثل مقيم

المنظمة الدولية للهجرة

السيد كارل بايكر، منسق الأزمة الإقليمية

الجولان السوري المحتل

المرصد – المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد نزار أيوب، مدير
السيد كرامة أبو صالح، محام

جمعية المغاريق

السيد تيسير مرعي، رئيس

اجتماعات أخرى

حكومة الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد إبراهيم الابراهيم، معاون الوزير
السيد حديفة الخطيب، مستشار الوزير
السيد علي الحاج علي، مسؤول عن العلاقات العامة
السيد عمر محمد، مدير الاتصالات

غرفة صناعة دمشق وريفها

السيد خلدون دادو، مدير الغرفة
السيد أيمن المدني، مستشار

الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد فواز الأحمد، رئيس

جامعة الدول العربية

السيد سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد
السيد حيدر طارق الجبوري، وزير مفوّض، مدير الشؤون الفلسطينية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
السيدة جيهان خالد سلطان، مديرة قسم الشؤون الإسرائيلية
السيد معتصم الشوا، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

منظمة العمل العربية

السيد فايز المطيري، المدير العام
السيد مروان ريّس، مكتب المدير العام